جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية تسير والعلوم التجارية

شعبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع

دور التمويل الثنائي و الثلاثي (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب) للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التشغيل بولاية أدرار

ـ دراسة مقارنة ـ

من إعداد الطلبان : بوسعيد سماعيل و بن علي عبد القادر

اللجنة المناقشة

د. مجاهد سيد احمد	استاد محاضر جامعة ادرار	رئيسا
د. عبد الرحمان عبد القادر	استاد محاضر جامعة ادرار	مشرفا
الأستاذة نعماوي رشيدة	استاذة مساعدة ا	مناقشا

الموسم الجامعى : 2017-2018

الإهداء

نهديكم سلامًا لو رفع إلى السماء لكان قمرًا منيرًا

ولو نزل إلى الأرض لكساها سندسًا وحريرًا

ولو مزج بماء البحر لجعل الملح الأجاج عذبًا

فوراثا زنجبيلاً .

سنهدي هذا العمل لكل من :

أمهاتنا ،وآبائنا الأعزاء ،ولإخواننا ،وأخواتنا

ولجميع الأقارب ،والزملاء في الدراسة

التشكرات

نتقدم بالشكر إلى:

إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية وشكر خاص إلى الدكتور عبد الرحمان عبد القادر الذي أشرف على هذا العمل ،وإلى رؤساء المؤسسات بولاية أدرار المدروسة في البحث من خلال إحصائيات مؤسساتهم ،وما قدمه لنا من معلومات ،ولكل من ساهم في مد يد العون لنا من قريب أو بعيد.

الملخص :

يعتبر قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يساهم في تحقيق قيمة مضافة, توفير مناصب شغل, المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام, تنمية محلية.....الخ.

أن هذا القطاع يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من استمراريته وتقلل من فعاليته ومن أبرز هذهالمشاكل نجد مشكلة التمويل، الذي هو عائقا أمام نمو وتطور هذهالمؤسسات

ومن أجل التقليل من هذهالمشاكل قامت الدولة بإنشاء العديد من الهياكل والهيئات التي تهدف الى تطويرها وتنميتها ونجد من أهم هذهالهياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

فالتمويل الثنائي و التمويل الثلاثي صيغتان اساسيتان في خلق المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة، و خاصة التمويل الثلاثي بعد سنة 2011 حين اصبحت نسبة الفائدة البنكية تساوي الصفر فتوجه العديد من الشباب الدي قام بخلق عدد كبير من المؤسسات بولاية ادرار الدي انجر عنه تأثير ايجابي من حيث عدد مناصب العمل الدي بلغ 8881 منصب عمل. لا نه يتميز بتسهيلات لا توجد في التم ;يل الثنائي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة ، الصغيرة، المتوسطة، تمويل ثنائي، تمويل ثلاثي.

Key words :micro; Small and medium enterprises, bilateral financing, trilateral financing.

Abstract :

The micro, small and medium enterprises sector is an important sector in the national economy through its contribution to economic and social development, which contributes to the added value, job creation, contribution to increase the gross domestic product, local development,

That the sector suffers from many problems and difficulties that limit its continuity and reduce its effectiveness. The most prominent of these problems is the problem of funding, which is an obstacle to the growth and development of these institutions
In order to reduce these problems, the State has established many structures and bodies aimed at its development and development. The most important of these structures is the National Agency for Youth Employment Support.

Bilateral financing and triangular funding are two basic formulas in the creation of micro, small and medium enterprises, especially triangular funding after 2011, when the bank interest rate is zero, attracting many young people who created a large number of institutions in the state of Adrar, which has a positive impact in terms of The number of jobs reached 8881. It does not feature facilities that do not exist in bilateral financing.

فهرس المحتويات

المحتـــوى	الصفحـــة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	II - IIII
قائمة الجداول	IIIIII
قائمة الأشكال	IIV
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة والصغيرة المتوسطة	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة	**3**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة	**3**
المطلب الثاني: تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والقانون التوجيهي الجديد	**5**
المطلب الثالث: خصائص وأهمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة	**6**
المبحث الثاني: دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر 2017/2010	**9**
المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**9**
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	**11**
خلاصة الفصل الأول	**15**
الفصل الثاني: التمويل الثنائي (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب) **للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وأثره في التشغيل في ولاية أدرار**	
تمهيد	**16**
المبحث الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وسوق العمل لولاية أدرار	**17**
المطلب الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**17**

المطلب الثاني: وضعية سوق الشغل بأدرار	**19**
المبحث الثاني: التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة**	**23**
المطلب الأول: مدخل عام إلى التمويل الثنائي للمؤسسات	**23**
المطلب الثاني: تطور التمويل الثنائي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة	**25**
خلاصة الفصل الثاني	**30**
الفصل الثالث: التمويل الثلاثي (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب)**للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار والمقارنة مع التمويل الثنائي**	
تمهيد	**31**
المبحث الأول: دور التمويل الثلاثي(الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب)**للمؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل**	**32**
المطلب الأول: مدخل إلى التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل	**32**
المطلب الثاني: التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة كآلية خلق مناصب الشغل بولاية أدرار	**34**
المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة	**39**
المطلب الأول: مقارنة عامة بين التمويل الثنائي والثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة	**39**
المطلب الثاني: مقارنة بين مؤسسة ممولة بالتمويل الثنائي ومؤسسة ممولة بالتمويل الثلاثي	**40**
خلاصة الفصل الثالث	**43**
الخاتمة	**44-46**
المراجع	**47-50**
الملحقات	

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري	06
02	تطور تعداد المؤسسات حسب طبيعتها الخاصة والعامة من (2010 إلى 2016	9
03	تطور القطاع الخاص للمؤسسات حسب القطاعات الاقتصادية	10
04	تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات والزراعة	11
05	تطور مناصب الشغل في المؤسسات من2010 إلى 2016	12
06	الصادرات خارج المحروقات (2016/2010	14
07	عدد الملفات الممولة لخريجي التكوين المهني و الجامعي الى غاية 2016/12/31.	19
08	طلبات العمل حسب مستوى التأهيل و الجنس سنة 2017.	21
09	طلبات العمل حسب النشاط وطبيعة العرض سنة 2017	22
10	التنصيبات حسب النشاط وطبيعة العرض سنة 2017	23
11	المستوى الأول لتمويل الثنائي	24
12	المستوى الثاني لتمويل الثنائي	24
13	عدد المؤسسات الممولة بالتمويل الثنائي من 1998 الى 2017	25
14	يبين التمويل الثنائي حسب قطاع النشاط من 1998 الى 2017	27
15	يبين المناصب المنشئة بالتمويل الثنائي من 1998 الى 2017	28
16	المستوى الاول للتمويل الثلاثي	32
17	المستوى الثاني للتمويل الثلاثي	33
18	التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة و الصغيرة بأدرار 1998-2017	34
19	**المناصب المنشئة بالتمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة و الصغيرة بأدرار 1998-2017**	36
20	توزيع التمويل الثلاثي حسب قطاع النشاط من 1998 إلى 2017	38

قائمة الأشكال

رقم الأشكال	إسم الجدول	الصفحة
01	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الخاصة والعامة خلال الفترة 2016/2010.	13
02	تمثيل بياني للتمويل الثنائي من 1998 الى 2017	26
03	تمثيل بياني للمناصب المنشئة بالتمويل الثنائي من سنة 1998 إلى 2017	29
04	التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة بأدرار 1998-2017	35
05	المناصب المنشأة بالتمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة بادرار1998-2017	36

مقدمـــة عامة

مقدمـــة عامة

فرضت التحولات الاقتصادية الدولية على دول العالم تبني وجهات نظر جديدة وبروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة، إذ أدت هذه التحولات إلى بروز اعتقادات وأسس مختلفة المعايير للنمو والتنمية الاقتصادية على حد سواء، ومن بين هذه الأسس الاعتماد على المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة كبنية تحتية داعمة ورافعة للاقتصاد المحلي والدولي لأي دولة،إذ أصبحت المشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تلقى اهتماما عالميا نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة كي تنمو وتزدهر؛ لأنها تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي .

وقد أصبحت المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية وهذا لما تمتلكه من تنويع في التمويلات التي تحصل عليها وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول خاصة تلك التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية .

لذا فإن إن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة؛ فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية، وتمثل المستوعب الأساسي للعمالة واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة،كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وازدهاره .

في حين نجد أن البلدان النامية همشت هذا القطاع، لأنها تجهل ما يمكن أن تحقق لتنميتها من خلاله إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وبعد فشل السياسات التي اتبعتها والمرتكزة أساسا على اقتصاد المشاريع الكبرى العمومية ونجاحا للبلدان المتقدمة في توجهها، تمت إعادة النظر في هذه السياسات المنتهجة وأعطي قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة وذلك حسب ما يقتضيه النظام العالمي الجديد .

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة، تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني .

وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وأهمها

تخفيض معدلات البطالة،حيث تقوم هذه الوكالة بتمويل هذه المؤسسات عن طريق تمويلين هما التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي، حيث يحددان نسبة خاصة للحد الأقصى للتمويل بدون فائدة ؛ وهذا ما يعطي لهذه المؤسسات نسبة معتبرة من هذه التمويلات بدون فوائد مما يسهل عملية حصول أصحاب المؤسسات على التمويل اللازم لإنشاء مؤسساتهم حيث تعتبر إشكالية ارتفاع أسعار الفائدة إحدى العوائق التمويلية التي تواجه أصحاب المؤسسات .

وتعتبر ولاية أدرار ذات مكانة عالية وفعالة لإنشاء مثل هذه المؤسسات لما تتمتع به من مؤهلات جغرافية، وقد برز اهتمام كبير في السنوات الأخيرة للعديد من المجالات منها الزراعة، والصناعة التقليدية والحرفية، مما خلق جو من التطور والمنافسة ولتحقيق الأهداف المسطرة، ووضع الوسائل الكفيلة لدعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حيث توجد بولاية أدرار مجموعة المؤسسات التمويلية التي تمنح قروضا للشباب المستثمر في هذه الولاية.

01 – إشكالية البحث:

تعتبر في الوقت الراهن المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي و الوطني على حد سواء؛ وهذا ما تسعى الجزائر إلى القيام به من خلال توفير التمويلات المناسبة لهذه المؤسسات، وذلك لتحقيق أفضل كفاءة تمويلية وتحقيق أفضل مردودية لهذه المؤسسات، وانطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو :

- **ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي في تفعيل سوق التشغيل بولاية أدرار؟**

في هذا المنحى وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي خصائص المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والتي تؤهلها لتحقيق الأهداف المرجوة منها ؟
- ما مساهمة التمويل الثنائي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل ؟
- كيف يساهم التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة في التشغيل مع مقارنته بالتمويل الثنائي؟

2- فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- للمؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أهمية كبيرة و تؤهلها تحقيق الأهداف المرجوة منها .

- يعتبر التمويل الثنائي صيغة تمويلية تساهم في خلق المؤسسات المصغرة و الصغيرة.

- يساهم التمويل الثلاثي بشكل كبير في توفير الشغل مقارنة بالتمويل الثنائي.

03 - أهمية البحث:

تنبع أهمية بحثنا فيما يلي :

- أصبحت المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وغيرها من الجوانب، خاصة وأنها تتميز بقدرتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.
- الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول سواء كانت المتقدمة منها أو النامية وذلك على جميع الأصعدة .
- اهتمام الجزائر الكبير بهذه المؤسسات والاستراتيجيات التي وضعتها من خلال الآليات والبرامج لتأهيل وتطوير هذا القطاع .

04 - أهداف البحث:

يهدف هذا البحث عموما إلى :

- توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية على حد سواء.
- محاولة إبراز دور التمويل الثنائي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة
- محاولة إبراز دور التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة
- وضعية سوق العمل بالجزائر من خلال المؤسسة المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

05- الدراسات السابقة :

هناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وهياكل دعمها نذكر منها ما يلي :

01: روفية بقور ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري –دراسة حالة – شركة المجد للإنجازات الكبرى ،مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2016/2015

02: نور الدين زين ، اشكالية تمويل المؤسسات المصغرة ،دراسة ميدانية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ن ولاية الوادي (2013/2008)مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، تخصص مالية وبنوك ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة2014/2013

03: يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارت، مذكر ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة الأعمال، جامعة وهران2012/2011

06 – المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي وذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة وطريقة تمويلها بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ودور التمويل الثنائي والثلاثي في تحقيق حاجة المؤسسات في الجانب المالي وتحليل هذه الإحصائيات، والمنهج المقارن من خلال دراسة حالة بين التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي.

07 – دوافع اختيار الموضوع: "دور التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي (ANSEJ) للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التشغيل بولاية أدرار"تم اختياره لمجموعة من الأسباب تتمثل في :

–دور التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في رفع اقتصاد ولاية أدرار.

– ظهور قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة كبديل عن المؤسسات الكبيرة لتطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاجية وحل مشكل البطالة .

– الأهمية الكبيرة التي اكتسبها موضوع المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة وفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات .

08 – حدود الدراسة: تتحدد الدراسة بالمجالات التالية :

– الحدود المكانية : تمثل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار حقل الدراسة الميدانية لهذه المذكرة ولقد تطرقنا إلى دراسة مؤسستين هما: مؤسسة اسبكت مقرها بالمركز التجاري قرب مجمع (رونو لسيارات) بولاية أدرار ثم مؤسسة امباركي قرب ابتدائية عائشة أم المؤمنين بولاية أدرار

– الحدود الزمانية : لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التشغيل بولاية أدرار خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1998 إلى 2017.

09–صعوبات البحث: تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا ا لإنجاز هذا العمل فيما يلي :

– صعوبة إيجاد معلومات متكاملة حول المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بالجزائر وشح المعلومات الشاملة في هذه الدراسة على عكس المعلومات التي توفرت لنا بكل سهولة بتلك المتعلقة بالتمويل الثنائي و الثلاثي لدى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

10 – تقسيم البحث: لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة .

وتناولنا في الفصل الثاني سوق الشغل بولاية ادرار التمويل الثنائي للمؤسسات المصغرة و الصغيرة.

وفي الفصل الثالث درسنا التمويل الثلاثي و تطرقنا إلى الفرق بين التمويلين مع الفرق بين مؤسستين كدراسة حالة.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بالجزائر

تمهيد

لقد رسخ الاقتناع في أي دولة من دول العالم بأن المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من الدعائم الأساسية لتحريك النمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وتمثل إحدى محركات التنمية الأساسية بها، وتلعب هذه المؤسسات دورا هاما وأساسيا في التنمية الاجتماعية في مختلف الدول النامية والمتقدمة؛ ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له ،والمصدر التقليدي لنموه وتطويره؛ كما أن عددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلية في معظم بلدان العالم.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

في هذا المبحث سنحاول تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تشمل الأنشطة الإنتاجية والخدماتية، لأنه يختلف من دولة إلى أخرى، وأن أهم الأسباب التي أدت إلى الاختلاف في مفهوم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة هو اختلاف المقاييس الكمية والنوعية التي أُتفق عليها لتحديد تعريف شامل للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، ولهذا سنحاول إظهار صعوبة تحديد تعريف شامل للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، ثم نقوم بتحديد المقاييس التي تعتمد عليها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

سنعرض في هذا المطلب صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومعايير تحديدها.

الفرع الأول:صعوبات تحديد تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة:هناك صعوبات لتحديد تعريف المؤسسات،ومقارنة المؤسسات بين البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة، ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات نذكر ما يلي:

أولا :اختلاف درجة النمو: لا يمكننا إيجاد تعريف موحد لكل الدول نظرا للاختلاف الموجود من حيث درجة النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي، وتتغير هذه الشروط من منطقة إلي أخري في نفس الدولة.[1]

ثانيا: تتعدد التصنيف واختلافها:يرجع صعوبة تحديد تعريف شامل نتيجة للاختلاف الحاصل في معايير تصنيف التي تشمل علي معايير الكمية والنوعية.[2]

ثالثا :تنوع النشاط الاقتصادي: إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دورا هاما في اختلاف المعايير، فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج إلي استثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عدد كبير من العمال، مثل صناعة السيارات أما المؤسسات الخدماتية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط كما يمكنها الاستغناء عن عدد هائل من العمال؛ ومن هن فالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة بحكم استثماراها وعمالها ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الخدمات.

رابعا :تعدد فروع النشاط الاقتصادي:تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه وعلى سبيل المثال يقسم النشاط الصناعي إلي مؤسسات صناعية استخراجية وأخرى تحويلية، وهذا الأخير يضم بدوره عدد من الفروع الصناعية لدى مختلف المؤسسات من حيث حجم استثماراتها، وعدد عمالها

1عثمان لخلف ،**"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر "**، أطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 04.

2 Ministère des petites et moyennes entreprises , du commerce, de l'artisanat et des professions libérales, statut de la pme de croissance, France, 2007, P7.

فالمؤسسات الصغيرة التي تنشط في الصناعات الغذائية تختلف عن التي تنشط في صناعة السيارات من حيث الحجم [1].

الفرع الثاني: معايير تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة :لقد رأينا فيما سبق أنه يمكننا تحديد تعريف دقيق للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة،كما يمكن تصنيفها إلى صنفين هما:صنف المعايير الكمية، وصنف المعايير النوعية.

أولا:المعايير الكمية[2]:

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛ وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية نذكر منها:

1:معيار عدد العمال:وهو من المؤشرات الكمية وهذا بالنظر إلى السهولة التي يتميزبها وثباته النسبي؛ خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة .

لكن على الرغم من هذه السهولة والوفرة في البيانات إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لان الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

2 :معيار رأس المال المستثمر:يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا عدت المؤسسة كبيرة؛ أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة، وبمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا .

3 :معيار العمالة ورأس المال:(معيار مزدوج) :يعتمد هذه المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة، وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ،ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة.

[1] MARTIN C.,Contribution à la définition d'actions pour la pérennisation de la prévention, des risques professionnels dans les -PMI, thèse de doctorat , paris, 2008, p25.

[2] فايزجمعةصالح،عبدالستارمحمدالعلى، **"الريادة وإدارةالأعمال"**،دار النشر النفائس للنشر والتوزيع ،عمان،الطبعة الأولى، 2006 ص 2.

ثانيا:المعايير النوعية[1]:

لقد رأينا من خلال تطرقنا للمعايير الكمية أنها تتضمن البعض من الجوانب السلبية، وبالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى؛ وذلك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي لآخر، و هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل في : الملكية،والمسؤولية،والاستقلالية،وحصة المؤسسة من السوق وتعرف كما يلي:[2]

1 : :معيار الملكية:يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة؛ حيث تجد أن غالبية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية، يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

2 :معيار المسؤولية: حيث و بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها؛ يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات، وتنظيم العمل داخل المؤسسة، وتحديد نموذج التمويل والتسويق ...الخ .

3 :معيار حصة المؤسسة من السوق: بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها؛ فهو بذلك يعتبر مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق والذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه و تنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر مصغرة أو صغيرة أو متوسطة.

المطلب الثـــاني: تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والقانون التوجيهي الجديد

لقد عرّفت الجزائر المؤسسات المصغرة الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم17 . 02الصادر في 11يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات كما نصت على ذلك المادة (05)،[3]والذي اعتمدت فيه الجزائر على عدد العمال، ورقم الأعمال وتعرف المؤسسة المصغرة والصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات،تشغل من 1 إلى 250 شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (04) ملايير دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (1) مليار دينار وتستوفي معايير الاستقلالية .

---

[1] سحنون سمير ،بونوة شعيب **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر"** المتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة الشلف يوم 18/17 أفريل 2006 ص -44- 42

[2] سحنون سمير ،بونوة شعيب **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر"** المتقى الدولي،مرجع سبق ذكره ص 45

2 خير الدين كواشن، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة مليانة سنة2016/ 2017 ص03.

الفرع الأول : تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة:تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1و 250 عاملا؛ و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي04 ملايير دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دج مع استقاءها لمعيار الاستقلالية.

***المؤسسة المتوسطة:**تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين400مليون دينار و04مليارات دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين200و 1مليار دينار[1] .

***المؤسسة الصغيرة:**تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200مليون دينار .

***المؤسسة المصغرة:**تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد 1 إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 40مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 ملايين دينار.[2]

يتماشى هذا التعريف تقريبا مع المفهوم الذي أوردته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو" لبعض أنواع تلك المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة المعتمد في قانون 2001 ومواءمته مع الوضعية الراهنة سواء الوطنية أو الدولية.[3]

الجدول رقم 01 : (تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري)[4]

المعيار / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	لايتجاوز20 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	10إلى 49	لايتجاوز400 مليون دج	لايتجاوز200 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	400مليون إلى 4 ملايير دج	200مليون دج إلى 1مليار دج

المصدر :معطيات القانون التوجيهي رقم 17. 02 المؤرخ 11يناير 2017.

المطلب الثـــالث: خصائص وأهمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة خصائص و مميزات تتصف بها و التي سنتعرض لها كما يلي:

الفرع الأول : خصائص المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة عدة خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتتمثل في:

خير الدين كواش ،**"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "** ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ص22.

1- AYYAGARI M., Beck T.et A. Demirgüc-Kunt, Small and Medium Enterprises across the Globe, Policy Research Working Paper 3127, WORLD BANK, Washington, DC, 2003, p. 27-28

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،**القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات** ،دورة2017/2016

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **القانون 19 - 09 المتعلق بترقية الاستثمار** ،2017،ص5

أولا : سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي : تمتاز بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه وهذا ما يسهل تحديد الأهداف وتوحيد جهود العاملين لتحقيقها بأفضل السبل، كما تمتاز أيضا ببساطة هيكلها التنظيمي و مركزية عالية في اتخاذ القرارات[1].

ثانيا : سهولة الإنشاء والتأسيس : تتميز بانخفاض حجم رأس مالها؛ وهذا ما يشجع أصحاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة إنشاء مثل هذه المؤسسات كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة وسهلة[2].

ثالثا :اختلاف أنماط الملكية : تعود ملكية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة إلى ملكية فردية أو عائلية أو على شكل شركات الأشخاص[3].

رابعا :مركز للتدريب الذاتي : إن طابعها يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين فيها.[4]

خامسا :المرونة العالية و التكييف مع المتغيرات : تتميز المؤسسات عن غيرها من المؤسسات بأن لديها القدرة على التكيف والتفاعل بمرونة وسهولة مع ظروف الاقتصادية المتغيرة.[5]

سادسا : الفعالية في التسيير: تتبع المؤسسات في الغالب طرق تسيير تتميز بالتعقيد لكن هنا المؤسسات لمصغرة والصغيرة والمتوسطة تتميز بالسهولة والمرونة؛ فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة[6].

سابعا : التجديد والطابع الشخصي لخدمة العميل: تعد المؤسسات المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات كما أنها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة[7].

ثامنا :القدرة على تدعيم المؤسسات الكبيرة: تعتبر المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبيرة؛ وذلك من خال توفير الاحتياجات الوسيطة لها كما أنها تقوم بدور التوزيع والتقديم للخدمات المنتجة من طرف المؤسسات الكبيرة[8]،كما أنها تعمل على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وإعداد العمال وتكسبهم الخبرة والمهارة ومن ثم انتقالهم إلى المؤسسات الكبيرة ذات الأجور المرتفعة وهي بذلك تخدم المؤسسات الكبيرة.

---

1 جميل بشارات،**التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ،دار النفائس للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن،2008 ص31،32

2 إسماعيل بوخارة ،عبد القادر عطوي التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات ،الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر،23،25 ماي 2003ص836/837

3 حداد مناور،دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،الجزائر،18/17 أبريل 2006 ،ص25

4لخضر أوصيف، أحمد علماوي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدات التضخم في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: 1712نوفمبر2011،ص: .16-استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة الجزائر،

5محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ،الآغواط،8- 9أفريل،2002،ص: 85

6عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية ،الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس, سطيف، الجزائر،23-25 ماي 2003،ص: 1

7 إسماعيل بوخارة ،عبد القادر عطوي التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات ،مرجع سبق ذكره ص832

8كتوش عاشور، طرشي محمد، دور الم ص م في الدول العربية، الملتقى الدولي" متطلبات تأهيل الم ص م في الدول العربية، يومي18/17أفريل 2006.،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص:45

تاسعا :استقلالية الإدارة : تكون الإدارة في المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة من قبل المالكين لذا فإن القرارات الإدارية تركز في شخصية مالكيها[1].

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة : تمثل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم ،وتتمثل أهمية هذه المؤسسات على المستويين الفردي الاجتماعي في ما يلي :

أولا : على مستوى الفرد (صاحب المشروع):تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الفرد فيما يلي :

1 : تشبع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات؛ فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو إلى جانب أنه يضمن لأسرته وله الحصول على دخل ذاتي.[2]

2 :يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العملية و العلمية لخدمة مشروعه.

3:وباستعراض تاريخ الأثرياء والمشاهير، تكتشف أن الكثيرين منهم قد بدؤا بمشروعات صغيرة حتى ازداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقهم[3] .

ثانيا : على مستوى المجتمع:تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلي:

1 –تغطى المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي.

2 –تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.

–3تشارك في حل مشكلة البطالة حيث أنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

4 –تعمل تلك المشروعات على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية، و في الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم.

ثالثا : الأهمية الاجتماعية والثقافية:إن العمل الحرفي والذي يعد نواة المشروعات الصغيرة هو انعكاس للازدهار الثقافي في أي مجتمع، وهو متناسب طردا مع ثقافة الأمم وازدهارها الاجتماعي والثقافي كما أن المشروعات الحرفية هي الحامل الأمين والمستودع الملائم للثقافات البشرية والذي غالبا ما يحميها من الاندثار والضياع.[4]

1لخضر أوصيف, أحمد علماوي, ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدات التضخم في الجزائر, الملتقى العلمي الدولي مرجع سبق ذكره ص7

2-AYYAGARI M., Beck T.et A. Demirgüc-Kunt, Small and Medium Enterprises across the Globe Policy Research Working Paper 3127, WORLD BANK, Washington, DC, 2003, p. 27-28

3- العايب ياسين "إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية2011/2010 ص171

1- د.غالم عبد الله وآخرون "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني "الملتقى الوطني ، جامعة الوادي ،يومي06/05 ماي 2013 ص22

المبحث الثاني: دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائري (2016/2010)

إن الجزائر تسعى إلى تحقيق التنمية، وكذلك القضاء على البطالة التي تعتبر بمثابة أولى اهتمامات القائمين على البلاد، لذا فإن المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة تعتبر الوسيلة الأساسية لتحقيق تلك الطموحات؛ نظرا لما تمتاز به من حيث قلة تكاليف إقامتها عبر كافة أنحاء التراب الوطني وهو ما يساعد في نفس الوقت على توزيع الثروة وتوازن التنمية، كما أنها تعتبر مركزا لاستقطاب اليد العاملة والتدريب، مما يساعد على رفع مستوى التشغيل والنمو.

المطلب الأول :تطور عدد المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

توازيا مع مسعى الدولة الجزائرية لتحقيق أهدافها في مجال المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة التي تعزز الاقتصاد الجزائري و تجعله يصمد أمام الأزمات الاقتصادية العالمية ، فان عدد هذه المؤسسات يتزايد من سنة إلى أخرى .

الفرع الأول : تطور عدد المؤسسات حسب القطاع (العام و الخاص)

إن عدد المؤسسات شهد تطورا ملحوظا في الجزائر من سنة إلى سنة أخرى، حيث كان عدد المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة سنة 2010 يقدر ب 619072 إلا انه تزايد عددها إلى أن وصل سنة 2016 بعدد يقدر بـ: 1022621 أي بزيادة 403549 مؤسسة تنشط في الجزائر،حيث يوجد نوعين من المؤسسات منها الخاصة و الأخرى مؤسسات عمومية مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 02: تطور عدد المؤسسات الخاصة و العمومية من سنة 2010 الى 2016

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطاع خاص	618515	658737	711275	777259	851511	1013637	1022231
قطاع عمومي	557	572	557	557	542	438	390

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معلومات من الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة و المناجم

من الوهلة الأولى نرى أن عدد المؤسسات الخاصة أكثر بكثير من عدد المؤسسات العمومية، هذه الأخيرة لم تتعدى 390 مؤسسة في سنة 2016، كما تجدر الإشارة إلى انه في كل سنة يظهر إنشاء مؤسسات جديدة و شطب مؤسسات أخرى و هذا ما يظهر في أن عدد المؤسسات العمومية كانت سنة 2010 يقدر بـ 557 مؤسسة و تناقص هذا العدد إلى أن وصل 390 مؤسسة.

أما المؤسسات الخاصة و هي الأكثر مقارنة مع العمومية ، حيث نلاحظ ان هناك تطور من سنة إلى سنة ، فقد ازداد بـ 40222 مؤسسة خلال سنة 2011 و بـ 52531 مؤسسة خلال سنة 2012 ، واكبر زيادة معتبرة هي في سنة 2015 أين قدرت بـ 162126 مؤسسة خاصة.

الفرع الثاني :تطور عدد المؤسسات حسب القطاعات الاقتصادية

إن التطور الحاصل للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة ينجر عنه أيضا تطورها من حيث القطاعات الاقتصادية، فبعض القطاعات يتزايد الاستثمار فيها و بعضها الأخر يتناقص، و لنبين ذلك و نظرا قلة المعلومات المتحصل عليها ، أخدنا سنة 2015 و سنة 2016 و السداسي الأول من سنة 2017 كعينة لرؤية التطور الحاصل و ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 03:تطور القطاع الخاص للمؤسسات حسب القطاعات الاقتصادية

	2015	2016	السداسي الاول 2017
الفلاحة	7094	6130	6392
المحروقات ، الطاقة و المناجم	3201	2767	2843
البناء و الاشغال العمومية	169124	174848	177727
الصناعة	99275	89597	92804
الخدمات و المهن الحرة	501645	513647	536560
الحرف	233298	235242	243699
المجموع	**1013637**	**1022231**	**1060025**

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معلومات من الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة و المناجم

في هذا الجدول يظهر إن قطاع الفلاحة تناقص بـ 964 مؤسسة مقارنة مع سنة 2015 حيث كان عدد المؤسسات في قطاع الفلاحة يبلغ 7094 مؤسسة،إلا انه في السداسي الأول لسنة 2017 ازداد بـ 802 مؤسسة مقارنة مع سنة 2016 .

كما إن قطاع البناء و الأشغال العمومية في تزايد مستمر، حيث ارتفع عدد المؤسسات بـ 5724 مؤسسة خلال سنة 2016، أما في السداسي الأول من سنة 2017 فقط ارتفع بـ 2879 مؤسسة.

كما ان هناك قطاعات في تزايد مستمر من كثرة الاستثمار فيها و أخرى يتناقص و يتزايد بها لكن في المجموع العام لعدد المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة فهو في تزايد مستمر حيث بلغ في سنة 2015 عدد المؤسسات في القطاع الخاص 1013637 و في سنة 2016 بلغ عددها 1022231 اما السداسي الأول من سنة 2017 بلغ 1060025 مؤسسة.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

إن دور المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة مهم جدا و جد فعال في تنمية و بناء الاقتصاد الوطني فهي حجر الأساس بالنسبة للاقتصاد الوطني لأنها تخلق الثروة و تحقق قيمة مضافة. فمساهمتها تظهر جليا في الناتج الداخلي الخام و في التشغيل و أيضا في التصدير.

الفرع الأول: المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

تؤدي المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة دورا مهم من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، كون الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي وذلك خارج قطاع المحروقات؛ فقد ساهمت المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام والتي بلغت سنة 1999 نسبة57%.

كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي أنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل: الزراعة والتعدين والصناعة، أما القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة فهي الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع الوسطية المستهلكة في ذلك الإنتاج، كما إن الناتج الداخلي الخام يحتوي على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، باستخدام وسائل الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب1 .

الجدول 04: تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات والزراعة

البيـــــان	2015				2016	
	الثلاثي 1	الثلاثي 2	الثلاثي 3	الثلاثي 4	الثلاثي 1	الثلاثي 2
الناتج المحلي الخام	3.1	3.7	3.5	4.8	4	3.4
Pibخارج المحروقات	4.9	5.3	5.4	5.8	4.3	4.7
Pibخارج الزراعة	2.9	3.5	3	4.5	3.9	3.2

المصدر: خير الدين كواش، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة مليانة ص68

ففي الجدول نسبة الناتج المحلي الخام قد بلغت 4 %خلال الثلاثي الأول لسنة 2016، ثم ارتفعت مقارنة مع الثلاثي الأول لسنة 2015، أين بلغت نسبة تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات 4.7%خلال الثلاثي الثاني لسنة 2016،غير أنها كانت 5.3%في الثلاثي الثاني من2015، أما الناتج المحلي خارج الزراعة فقد ارتفعت النسبة من 2.9 % و3.5% خلال الثلاثيين الأول و الثاني لسنة 2015 إلى3.9% و3.2 %خلال الثلاثيين الأول و الثاني لسنة 2016.

1بشرارير عمران، تهتان مراد، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي خلال الفترة 2010/2000،الملتقى الوطني الأ ول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر ،2011/2010،يومي 190/18ماي2011 ،جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات في التشغيل والتصدير:

إن للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة تأثير كبير و فعال في التشغيل و كذلك التصدير، فهي تساهم في القضاء على البطالة، كما تجلب العملة الصعبة بمساهمتها في التصدير.

أولا- المساهمة في التشغيل

ان أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر هي البطالة التي تسعى السلطات العمومية على إيجاد حلول مناسبة لها منذ الاستقلال، فقد كرست الدولة الجزائرية عدة جهود؛ ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نجم عنه تصفية 250 شركة بنسبة 30 بالمائة من إجمالي عمالة الشركات العمومية،[1]مع تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، حيث ساهمت المؤسسات في خلق العديد من المناصب الشغل نستعرضها فيما يلي:

الجدول 05: تطور مناصب الشغل في المؤسسات من2010 إلى 2016

طبيعة المؤسسة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2452216
التطور السنوي %	/	6.28	7.44	7.82	8.4	9.3	5.09
المؤسسة العمومية	48656	48086	47375	48256	46567	43727	35698
التطور السنوي%	/	1.17-	1.48-	1.86	3.62-	6.49-	22.49-
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2487914
التطور السنوي	/	6.05	7.19	7.68	7.76	9.01	4.69

المصدر: خير الدين كواش، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،مذكرة ماسترفي العلوم الاقتصادية ،جامعة مليانة ص66

نلاحظ من خلال الجدول التطور المتزايد للمؤسسات خلال الفترة 2016/2010 والذي عرف ارتفاعا في عدد المؤسسات الخاصة وذلك من جراء عملية الاستقرار في القطاع، عكس المؤسسات العمومية التي سجلت انخفاضا سنة بعد سنة خلال الفترة، إلى أنها لم تؤثر على النسبة الإجمالية نظرا لغالبية القطاع الخاص على القطاع العام.

1-موقع الديوانالوطني للإحصاء الانترنت سنة 2007على الهيئة : www.ons.dz/-emploi-et-chomage-html أنظر،2018/01/14.

الشكل 01: تطور مناصب الشغل في المؤسسات الخاصة والعامة خلال الفترة 2016/2010.

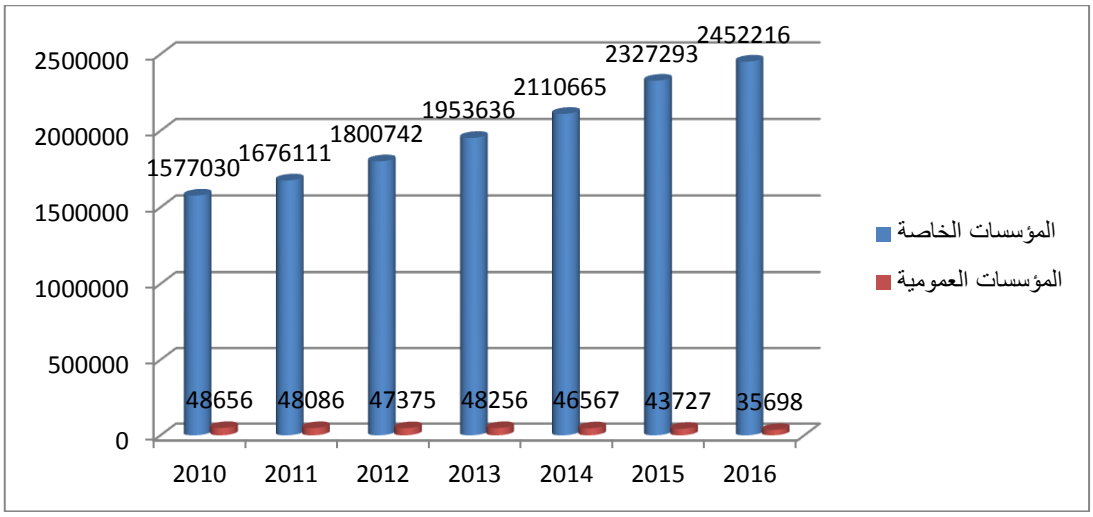

المصدر:بناء على معطيات الجدول

من خلال هذا الشكل البياني يتضح لنا أن المؤسسات الخاصة تساهم بنسبة كبيرة في خلق مناصب الشغل حيث بلغت نسبة التطور في المؤسسات الخاصة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016بنسبة 35%وهو ما وفر 875186 منصب شغل، أما فيما يخص القطاع العمومي فقد عرف انخفاضا بنسبة 36%.

ثانيا-المساهمة في التصدير

للمؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة مقدرة كبيرة على دخولا لأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات؛ بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول،كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات، من خلال تقليل الواردات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية (139 دولة)،في مؤشر التنافسية العالمية .كما تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة قدرت بنسبة 6.45 %من القيمة الإجمالية للصادرات بقيمة 8.18 مليار دولار أمريكي و قد عرفت تطورا طفيفا خلال الست سنوات الأخيرة .

الجدول 06: الصادرات خارج المحروقات (2016/2010) الوحدة :مليون دولار أمريكي

الصادرات خارج المحروقات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	1619	2149	2187	2014	2810	2063	818
نسبة التغير	/	24.6	1.73	8.58-	28.3	36.20-	29.58-
المساهمة في الصادرات الكلية	2.86	2.93	2.96	3.91	4.46	5.46	6.45

المصدر: خير الدين كواش، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة مليانة ص67

حيث نلاحظ خلال الفترة 2010و2016 أن الواردات أكبر بكثير من الصادرات خارج المحروقات، حيث لم تتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية نسبة 6.45%مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل كبير على صادرات المحروقات كمصدر للدخل.

بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلى أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيفا مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق بدول العالم الأخرى.

أي أن مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات ضئيلة جدا رغم الجهود المبذولة التي قامت بها الدولة، سوءا من حيث تطور عددها وخلقها لمناصب الشغل، إضافة إلى التطور الإيجابي للقطاع الخاص الذي يعد المصدر الأساسي للقيمة المضافة، ولكن قدرة تلك المؤسسات على المنافسة ضد العالم الخارجي محدودة .وذلك راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات حيث قدرت نسبتها خلال2016بـ93.55% وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة.

خـلاصـــة الفصل الأول:

نرى مما ذكر سالفا أن المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا حيويا و هاما في الاقتصاد الجزائري؛ ذلك أنها من أهم الركائز المعتمد عليها في محاربة الفقر و البطالة، وذلك من خلال توفير مناصب الشغل، واستيعاب حجم كبير من العمالة، و زيادة حجم الاستثمار، ومساهمتها في الناتج الداخلي.
كما أن هذه المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة تساهم بشتى النشاطات و القطاعات عن طريق استثمار الأفراد فيها بخلق الثروة و الدفع بالتنمية الاقتصادية وبرفع الناتج الداخلي الخام أيضا و كذلك محاولة رفع حجم الصادرات خارج المحروقات و جلب العملة الصعبة .

الفصل الثـــــاني:

التمويل الثنائي (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب) للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وأثره في التشغيل في ولاية أدرار

تمهيد

إن التمويل الثنائي يعتبر صيغة من بين صيغ التمويل لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب موجه لفئة الشباب التي لا تحبذ التمويل الثلاثي، على اعتبار دخول المؤسسة المصرفية كطرف في تمويل المشروع والتي تعتمد على التمويل التقليدي، خصوصا و أنه قبل شهر مارس 2011 لم يكن هناك تخفيض 100 % لنسب الفائدة؛ الشيء الذي جعل فئة من الشباب المستثمر يتجهون إلى هذه الصيغة التمويلية لتحقيق مشاريعهم رغم ارتفاع المساهمة الشخصية التي وصلت في السابق إلى 75 % بخلاف اليوم 71 % و 72 % حسب مستوى الاستثمار. ففي فصلنا هدا أردنا ان نتطرق إلى إعطاء صورة واضحة عن جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و نعرج أيضا حول سوق الشغل بالجزائر و تحديدا سوق الشغل بولاية أدرار لنرى أهمية هذه الصيغة التمويلية في مدى مساهمتها في القضاء على البطالة، و خلق فرص العمل، و إضافة إلى ذلك التطرق بإسهاب إلى التمويل الثنائي في ولاية أدرار وتعريفه، وكيفية تطوره و مدى تأثيره في سوق العمل و التنمية المحلية.

المبحث الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وسوق العمل لولاية ادرار

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي جهاز يسعى الى معالجة البطالة بطريقة اقتصادية و ذلك بالقيام بخلق العمل عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة و صغيرة و التي تؤثر بشكل كبير على سوق العمل، حيث تساهم في عروض العمل.

المطلب الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

إن دعم الشباب لخلق المؤسسات المصغرة الخاصة بهم؛ مهمة تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. لأن الوكالة في مهامها الرئيسية هي الدعم، التوجيه و المرافقة لحاملي المشاريع في إطار مشاريعهم الخاصة بهم، لهذا فهي مكلفة بوضع تحت تصرفهم كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني ،التشريعي و القانوني المتعلق بمزاولة نشاطهم، ولتحقيق المهمة الموكلة لها تتواجد الوكالة في كل ربوع الوطن ب 51 فرع و170ملحقة.

الفرع الأول: عرض وإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

لأكثر من 21 واحد وعشرون سنة و الوكالة تسهر على خلق المؤسسات المصغرة بمبادرة الشباب البطال لتامين إدماجهم في الحياة العملية، ومرافقتهم في ذلك، و دعم ألاف الشباب المستثمرين لخلق مؤسساتهم المصغرة لأنها تشكل حجر الزاوية الذي تعتمد عليه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هذه الأخيرة تقوم بتعميم هذا الجهاز حتى يصل إلى كل الشرائح الشابة التي لها الرغبة في خلق مؤسسات مصغرة بعدة وسائط منها: الموقع الالكتروني للوكالة؛ الذي يشمل كل ما يحتاجه الشاب المستثمر من معلومات، وخلية الإصغاء و الاتصال بمقر الوكالة، و كذلك دار المقاولاتية بالحرم الجامعي التي تسعى لزرع الفكر المقاولاتي، ناهيك عن تأهيل الشاب المستثمر بتكوينه بكيفية تسيير مؤسسة مصغرة من طرف مكونين معتمدين من طرف المكتب الدولي للعمل .[1]

وقد أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 بتاريخ 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996 المتعلق بإنشاء و تحديد القانون المنظم للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .حيث يذكر في مادته رقم 01 بان الوكالة هي هيئة ذات طابع خاص و في مادته رقم 04 بان لها شخصية اعتبارية و استقلالية مالية .

الفرع الثاني : مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: تتمثل مهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيما يلي :[2]

- تدعم وتوجه و ترافق الشباب المستثمر في خلق مؤسساته المصغرة .

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-النصوص التنظيمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-طبعة نوفمبر 2011.

– تسير حسب القوانين و التشريعات المعمول بها أموال الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب خاصة إعانات وتخفيض نسب الفائدة في حدود الأموال الموضوعة تحت التصرف من طرف الوزارة المكلفة بالشغل تبلغ الشباب المستثمر بكل إعانات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، و كذلك كل الامتيازات التي تدخل في هدا الإطار.

– ضمان متابعة المشاريع المنجزة من طرف الشباب المستثمر في حدود دفتر الشروط المبرم مع الوكالة ناهيك عن المساعدة في حالة الحاجة أمام الهيئات و المؤسسات التي لها علاقة مع تحقيق مشروعه.

– تشجيع كل أشكال المبادرات التي تعزز انجاز و توسيع النشاطات.

كما أن الوكالة مكلفة خاصة بما يلي :

– وضع تحت تصرف الشباب المستثمر كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي و القانوني المتعلق باستغلال نشاطاتهم.

– تحدت بنك لمشروعات مفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

– تربط علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيبة المالية للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها .

– القيام بإبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة .

ومن اجل إتمام مهامها على أحسن وجه تقوم الوكالة بـ:

– القيام عن طريق مكاتب دراسات مختصة و لصالح الشباب المستثمر بدراسات للجدوى لمشاريعهم.

– تنظيم بالتعاون مع مؤسسات التكوين دورات للتكوين و تدريبات في مجال تقنيات الإدارة والتسيير لمصلحة الشباب المستثمر .

– إمكانية اللجوء إلى خبراء مختصين في الدراسات و معالجة المشاريع .

– تطبق كل تدبير من شانه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل أحداث النشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما .

الفرع الثالث :انجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من مهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أنها توجه و ترافق الشباب المستثمر في خلق مؤسساته المصغرة، وقد ساهمت في خلق العديد من الانجازات والمشاريع والتي لها دور في التنمية الاقتصادية وحسب نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الى غاية 2016/12/31 قد ساهمت بما يلي : [1]

– خلق عدد كبير من المشاريع ، حيث قدرت المشاريع المنجزة ب 980 367 مشروع مقسمة حسب مجموعة من القطاعات المهمة والمتمثلة في الفلاحة، البناء، الصيانة و الصناعة، الأعمال الحرة و الخدمات.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 96–296 مؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

وحققت عدد كبير من المناصب لفائدة الشباب وقد بلغ عددها 264 878 منصب، حيث بلغت نسبة خريجي الجامعة 9 % من عدد الملفات الممولة، و 26 % من خريجي التكوين المهني من مجمل الملفات الممولة[1].

جدول رقم 07 :عدد الملفات الممولة لخريجي التكوين المهني و الجامعي الى غاية 2016/12/31.

مستوى التأهيل	خريجي التكوين المهني	خريجي الجامعة	مجموع الملفات الممولة
الى غاية 2016/12/31	94 792	32 552	367 980

المصدر من إعداد الطالبان حسب معلومات من الموقع الإلكتروني.

حيث ومن خلال الجدول نرى أن عدد الملفات الممولة لخريجي التكوين المهني هي ضعفي عدد خريجي الجامعة، ويفسر ذلك بكون خريجي التكوين المهني كان لهم الحق في إنشاء المؤسسات ذات الطابع الحرفي التي تتلائم وتخصصاتهم أو الطابع الصناعي، بينما لم يكن ذلك في متناول خريجي الجامعة والذين كان لهم الحق في إنشاء مؤسسات في إطار قيود السجل التجاري فقط وحسب تخصصهم فقط .

الفرع الرابع : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع أدرار

تم فتح فرع أدرار للوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب بتاريخ 20 أوت 1998 حيث يضم الفرع 05 خمس ملحقات موزعة على تراب الولاية و هي أدرار، تيميمون، رقان، أولف و برج باجي المختار. بنسبة تغطية 100%ومن أهم مؤشرات الفرع من الجانب الإحصائي الى غاية 2017/12/31 هي كالتالي [2]:

. عدد المشاريع الممولة 3703.

. عدد المناصب المستحدثة 9821.

المطلب الثـــاني : وضعية سوق الشغل بأدرار

التشغيل يعد من المهام الأساسية التي تسعى الدولة في تحقيقها لان التشغيل مؤشر له دلالة على تطور المجتمعات وتقدمها، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة، وسوف نتطرق في هذا المبحث لمختلف الجوانب لسوق العمل.

الفرع الأول: سوق العمل بالجزائر

إن الدولة الجزائرية تعطي أهمية بالغة لسوق العمل و يظهر ذلك جليا في عدد الهيئات التي أنشئت والتي تسهر على خلق العمل و تنظيمه، و حتى نعطي للموضوع حقه أخذنا سنة 2014 كعينة حسب ما توفر لدينا من معلومات .

[1] احصائيات مستخرجة من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[2] إحصائيات مستخرجة من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب فرع ادرار للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

فبتاريخ 31 أكتوبر 2014، و حسب تقرير وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي؛ قدر عدد الفئة البطالة ب 000 151 1 بطال حيث وصلت نسبة البطالة عند الرجال ب % 8.8 و 14.2% عند النساء كما إن الفئة المشتغلة قدرت ب 000 566 10 شخص منها 18 % نساء غالبيتها تعمل في القطاع العمومي بنسبة 61% من مجموع النساء المشغلات، حيث بلغت فئة النشطون 000 453 11 شخص منها 000 078 2 نساء. ويعد ثلثي الجزائريين اجراء موزعين على القطاعات الاقتصادية، حيث يأتي في المقام الأول قطاع التجارة و الخدمات ب 61.9 % مقابل 16.5 % للبناء و 12.6 % للصناعة و 9.5 % في الفلاحة، أين نجد القطاع الخاص في المقام الأول من ناحية امتصاص البطالة فهو يشكل 59 % من الفئة المشغلة.

إن القطاع الخاص يأتي في المرتبة الأولى سنة 2014 من ناحية عروض العمل بنسبة 73 % المقدرة ب 327 739 إجمالا حسب إحصائيات وكالات التشغيل خلال يناير 2014 حيث معظم العروض تخص المناصب المؤقتة بنسبة 92 %. هذه الظاهرة توحي بعدم الأمان لدى طالبي العمل و تؤكد غلبة التشغيل الغير الرسمي. (حسب تقرير المكتب الدولي للعمل نوفمبر2014؛ 50% من المناصب المنشئة هي في القطاع الغير الرسمي) وحسب تقرير الوزارة الوصية فانه خلال الفترة من يناير إلى شهر أكتوبر 2014 تم تلبية 281 591 طلب عمل للدخول إلى عالم الشغل و هذا العدد يخص جميع أشكال التوظيف عن طريق وكالات التشغيل، العقود المدعمة، التوظيف المباشر و الوكالات الخاصة المعتمدة .[1]

الفرع الثاني : سوق العمل بأدرار

يقدر عدد سكان ولاية أدرار ب 475298 نسمة على مساحة تبلغ 427368 كلم مربع لتصبح الكثافة السكانية 1،11 في الكيلومتر المربع، و السكان النشطون يقدرون بـ 138358 منهم 128113 مشغلّون ويبقى4500 بطال[2].

اولا- طلبات العمل

وصل عدد طلبات العمل خلال سنة 2017 بولاية ادرار الى 943 42 طلب عمل و ذلك عبر كل بلدياتها الثمانية و العشرين، هدا العدد يحتوي على فئة الإناث و الذكور، الفئة العمرية ، مختلف مستويات التأهيل و حسب طبيعة النشاط. [3]

1- طلبات العمل حسب الفئة العمرية و الجنس

بلغ عدد الإناث طالبي العمل:322 10 طلب عمل؛ اي بنسبة 24 % ، في حين بلغ عدد الذكور 32 621 طلب عمل أي بنسبة 76 % موزعين حسب الفئة العمرية من 18 إلى 24 سنة.

[1] تحليل اقتصاد ولاية ادرار تاليف احمد قدورة وحسيبة سايح اكتوبر 2015 ص 36 مشروع برنامج الأمم المتحدة للتنميةPNUD.
[2] بطاقة فنية و حصيلة النشاط سنة 2017 لولاية ادرار اعداد مديرية التشغيل لولاية ادرار.
[3] معلومات إحصائية سنة 2017 اعداد وكالة التشغيل لولاية ادرار.

كما ان الفئة العمرية من 25 الى 29 سنة هي اكثر طلبا للعمل او بالأحرى اكثر تعرضا للبطالة اين وصلت الى 16.137 طلب عمل، و يليها الفئة العمرية من 30 الى 35 سنة و التي وصلت 9329 طلب عمل و من بين الاسباب هو طبيعة عقد العمل المؤقت في غالب الاحيان.

2- طلبات العمل حسب مستوى التأهيل و الجنس

عندما نلقي نظرة على مستوى تأهيل طالبي العمل نجد اكثرهم بدون مستوى حيث يمثلون نسبة 53.11 % من مجموع طالبي العمل، اما الفئة المؤهلة فتمثل 27.62 % بدون حساب فئة الاطارات العليا و التي تمثل 12.68 % من مجموع طالبي العمل و الجدول التالي يوضح كل ما سبق ذكره .

جدول رقم08: طلبات العمل حسب مستوى التأهيل و الجنس سنة 2017

المؤهل /الجنس	ذكور	اناث	النسبة
بدون تأهيل	17191	5619	53.11
اعوان	2617	202	6.57
مؤهلين	7261	1284	19.90
المؤهلون تأهيل عالي	665	180	1.97
التقنيون السامون	1611	867	5.77
الاطارات و الإطارات العليا	3276	2170	12.68
المجموع	**32621**	**10322**	**% 100**

المصدر: الوكالة الولائية للتشغيل لولاية

نلاحظ من خلال الجدول أن طالبي العمل بدون مستوى المسجلين بالوكالة المحلية للتشغيل يشكلون العدد الأكبر من مجموع طالبي العمل؛ حيث يمثلون 53.11 % و هذا يعتبر عبئ خاصة وأن الشركات تطلب عاملين مؤهلين في غالب الأحيان، و الباقي من طلبات العمل موزعين على المؤهلين و الإطارات.

ثانيا- عروض العمل حسب النشاط و طبيعة العرض

بلغ عدد المناصب المعروضة خلال سنة 2017 بولاية ادرار 6564 منصب موزعين حسب النشاط و طبيعة العرض في الجدول التالي :[1]

[1] معلومات احصائية سنة 2017 اعداد وكالة التشغيل لولاية ادرار

جدول رقم09: طلبات العمل حسب النشاط وطبيعة العرض سنة 2017.

نوع العرض / القطاع	عرض عمومي وطني	عرض خواص وطني	عرض خواص اجنبي	المجموع
الصناعة	955	407	136	1498
اشغال البناء	1156	795	95	2046
الفلاحة	100	168	14	282
الخدمات	473	2107	158	2738
المجموع	2684	3477	403	6564

المصدر: الوكالة الولائية للتشغيل لولاية ادرار

يتبين من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يبرز الأكثر امتصاصا لطلبات العمل ب 2738 عرض عمل، و يليه قطاع البناء بـــ 2046 عرض عمل، و بعدها قطاعي الصناعة و الفلاحة على التوالي بـ 1498 و 282 عرض عمل كما أن الملفت للانتباه أن أكثر عروض العمل يوفرها القطاع الخاص الوطني بـ 2684 عرض عمل و يليه مباشرة القطاع العمومي و في الأخير القطاع الخاص الأجنبي ب 403 عرض عمل.

ثالثا- التوظيف

قد تم توظيف 3838 طالب عمل؛ منها 3690 عقد عمل دائم و 148 عقد عمل مؤقت بولاية ادرار خلال سنة 2017[1].

ا. التوظيف حسب القطاع المشغل

إن عدد المشغلين في القطاع العمومي بلغ 1550 و في القطاع الخاص الوطني 2045 و في القطاع الأجنبي 243.

ب- التوظيف حسب النشاط

ان نشاط الخدمات هو اكثر استيعابا لليد العاملة، حيث تم توظيف 1497 طالب عمل و يليه قطاع البناء بتوظيف 1093 طالب عمل ، ثم قطاع الفلاحة ب 178 طالب العمل .

ج- التوظيف حسب عقد العمل

ان من بين 3838 الذين تم توظيفهم يوجد 3690 في اطار عقود العمل الدائمة و 148 في اطار العقود المؤقتة .

[1] معلومات إحصائية سنة 2017 إعداد وكالة التشغيل لولاية ادرار

جدول رقم10:التنصيبات حسب النشاط وطبيعة العرض سنة 2017.

	القطاع الموظف				طبيعة العقد		
نوع القطاع / القطاع	عمومي وطني	خاص وطني	خاص اجنبي	المجموع	عقد دائم	عقد مؤقت	المجموع
الصناعة	632	297	141	1070	971	99	1070
اشغال البناء	671	386	36	1093	1079	14	1093
الفلاحة	79	94	5	178	174	4	178
خدمات	168	1268	61	1497	1466	31	1497
المجموع	**1550**	**2045**	**243**	**3838**	**3690**	**148**	**3838**

المصدر: الوكالة الولائية للتشغيل لولاية ادرار

المبحث الثاني: التمويل الثنائي بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

يدخل التمويل الثنائي في إطار المرافقة التي تقدمها الوكالة إلى الشباب المستثمر، ومن الناحية المالية فهو يعتبر احد الصيغ المالية التي توفرها الوكالة. حيث قام فرع أدرار بتمويل 364 مشروع في إطار التمويل الثنائي[1].

إلا انه تجدر الإشارة إلى أن كل المؤسسات التي مولت في إطار التمويل الثنائي هي مؤسسات مصغرة فقط .

المطلب الأول: مدخل عام إلى التمويل الثنائي للمؤسسات

ان صيغة التمويل الثنائي موجهة لفئة الشباب الدين لا يفضلون اللجوء الى صيغة التمويل الثلاثي اين يكون البنك طرف ثالث في المعاملة، و التمويل الثنائي يعتمد على القرض بدون فائدة الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و مساهمة الشباب حسب مستوى التمويل .

الفرع الأول: التركيبة المالية للتمويل الثنائي

تتشكل التركيبة المالية من مساهمة مالية يقدمها الشاب و قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة، حيث يتم وضع مبلغ مساهمة الشاب في حساب بنكي يفتح خصيصا للشاب المستثمر؛ أين يتم صب مبلغ القرض بدون فائدة في ذات الحساب .

و منه يتم تسليم الشيكات للشاب المستثمر ليمنحها للموردين الذين يوردون له التجهيزات الخاصة بمشروعه.

الفرع الثاني: الهيكل المالي للتمويل الثنائي

[1] حسب فرع ادرار للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مرجع سبق ذكره

إن أقصى حد مالي لتكلفة المشروع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا يتعدى 10000000 دج (عشر ملايين دينار جزائري) ، إلا إن هناك مستويين للهيكل المالي للتمويل .

- المستوى الأول من 01دج إلى غاية 5000000 دج (خمس ملايين دينار جزائري): و هنا تكون المساهمة الشخصية تقدر ب 71 %من قيمة تكلفة المشروع، و القرض بدون فائدة يكون 29 % من قيمة تكلفة المشروع.
- أما المستوى الثاني فهو من 5000000 دج (خمس ملايين دينار جزائري) إلى غاية 10000000 دج (عشر ملايين دينار جزائري) ، و هنا تكون المساهمة الشخصية للشاب 72 % من قيمة تكلفة المشروع و القرض بدون فائدة يكون 28 %.

الجدول رقم11 : المستوى الأول لتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
حتى 5 000 000 دج	% 71	% 29

المصدر: مطويات معدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار

الجدول رقم 12 : المستوى الثاني لتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
من 5 000 001 دج الى 10 000 000 دج	%72	%28

المصدر: مطويات معدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار

الفرع الثالث: الامتيازات الضريبية الممنوحة للمؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى التمويل المقدم من طرف الوكالة تمنح الوكالة امتيازات ضريبية لحاملي المشاريع على مرحلتين كالاتي :

أولا- مرحلة انجاز المشروع :

تتمثل الامتيازات فيما يلي:

- تطبيق معدل مخفض نسبة 5 %من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على المكتسبات العقارية .
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ثانيا- مرحلة استغلال المشروع :

تتمثل الامتيازات فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات و إضافات البنايات لمدة 03 ثلاث سنوات، أو 06 ستة سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو 10 عشر سنوات لمناطق الجنوب .

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

- لإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة (03) ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو (06) ستة سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو (10) عشر سنوات لمناطق الجنوب .

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة (02) سنتين عندما يتعهد المستثمر الشاب بتوظيف (03) ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة .

عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:

- 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي .
- 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي .
- 25 %خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي[1].

المطلب الثاني: تطور التمويل الثنائي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

إن التمويل الثنائي يتطور من سنة إلى سنة منذ بداية فتح أبوب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لفرع ولاية ادرار، والتي تتكفل بمرافقة الشباب حتى يتمكنوا من خلق مؤسساتهم و المساهمة في التنمية المحلية.

الفرع الاول: تطور عدد المؤسسات الممولة بالتمويل الثنائي

تم تمويل 364 مؤسسة مصغرة خلال (20) عشرين سنة بولاية أدرار، حيث أخد التمويل منحى تصاعدي إلى غاية سنة 2009 ، حيث كان عدد المؤسسات المصغرة الممولة عن طريق التمويل الثنائي (05) خمس مؤسسات سنة 1999 حتى يصل (50) خمسين مؤسسة مصغرة في سنة 2009 ، وبعدها انخفض على اعتبار إن الوكالة قامت بانتهاج إجراءات جديدة تتمثل بالاهتمام بنوعية المشاريع، والأخذ بعين الاعتبار حاملي الشهادات خريجي التكوين المهني و الجامعات؛ حتى وصل عدد المؤسسات المصغرة الممولة خلال سنة 2017 بـــ 37 مؤسسة مصغرة ممولة بكل أنواع صيغ التمويل .

جدول رقم 13: عدد المؤسسات الممولة بالتمويل الثنائي من سنة 1998 الى 2017.

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المؤسسات الممولة	0	5	9	8	12	18	18	37	48	25
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
عدد المؤسسات الممولة	25	50	26	32	24	9	6	6	4	2

المصدر:بناءا على معطيات من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ادرار

[1]مطويات معدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرارمرجع سبق ذكره

الشكل رقم02: تمثيل بياني للتمويل الثنائي من 1998 الى 2017

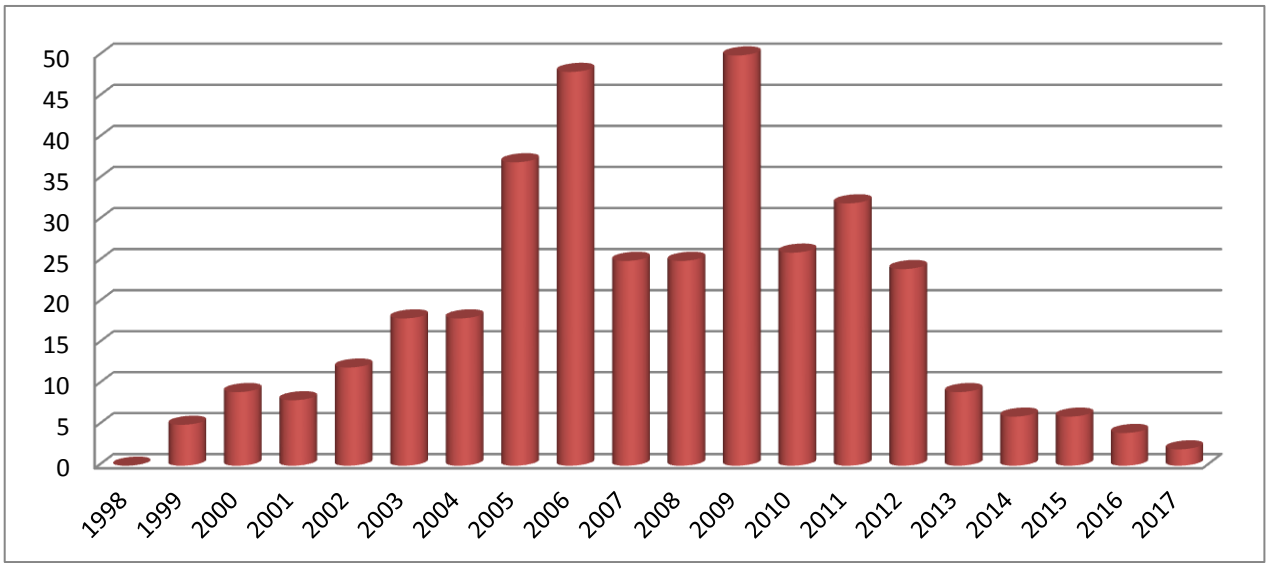

المصدر: بناءا على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ادرار

يظهر ان التمويل الثنائي بدء يتناقص بداية من سنة 2012 ؛ و ذلك بعد بداية تطبيق الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أصبحت فيها نسبة الفائدة تقدر ب 0 % بالنسبة إلى التمويل الثلاثي، كما انه يظهر جليا انه في بداية 2004 ازداد التمويل الثنائي و ذلك راجع إلى الإجراءات التي قامت بها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب المتمثلة في رفع تكلفة المشروع إلى 10 ملايين دينار و تخفيض المساهمة الشخصية لشاب .

الفرع الثاني :التمويل الثنائي حسب قطاع النشاط

إن التمويل الثنائي بولاية أدرار شمل عدة قطاعات حيث تم تحقيق قيمة مضافة منه، ودفع بالتنمية المحلية قدما، فقطاع الخدمات حصل على حصة الأسد بـ 143 مشروع و بعدها الحاجة الماسة إلى نقل البضائع بـ 76 مشروع خصوصا قبل سنة 2012 ، و يليها قطاع البناء ب 42 مشروع ثم الصناعة التقليدية ب 34 مشروع و أخيرا نقل المسافرين إلى غاية 2013 ب 31 مشروع .[1]

[1] مطويات معدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار

جدول14: يبين التمويل الثنائي حسب قطاع النشاط من 1998 إلى 2017

	إلى غاية 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
الفلاحة	3	0	0	0	0	0	0	0	3
الحرف	26	3	3	1	1	0	0	0	34
اشغال عمومية و بناء	28	2	2	2	2	4	2	0	42
الري	1	0	0	0	0	0	0	0	1
الصناعة	3	0	0	0	0	0	0	0	3
الصيانة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مهن حرة	18	0	6	2	2	2	1	1	32
خدمات	115	16	7	3	1	0	1	1	144
نقل البضائع	67	7	0	0	0	0	0	0	74
نقل المسافرين	20	4	6	1	0	0	0	0	31
نقل بالتبريد	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	281	32	24	9	6	6	4	2	364

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ادرار

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- تم تمويل 03 ثلاث مؤسسات مصغرة في قطاع الفلاحة وذلك يعتبر بأنه عدد قليل، و راجع إلى تكلفة المشاريع الفلاحية كبيرة، و هذا ما يجعل المساهمة الشخصية تكون كبيرة بدورها ناهيك عن الإجراءات الجديدة المطبقة خلال سنة 2011 و التي منها دعم نسبة الفائدة 100 %.
- نرى بان التمويل الثنائي في قطاع الحرف تواصل الى غاية 2014 على اعتبار أن تكلفة المشروع في قطاع الحرف ليست كبيرة مقارنة مع قطاع الفلاحة و القطاعات الأخرى، حيث بلغ التمويل إلى 34 مشروع و خاصة في الفترة بين 1998 إلى غاية 2010. أين بلغ 26 مشروعا، و هو الأخر تأثر بالإجراءات الجديدة التي قامت بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بداية من 2011 .
- تواصل التمويل في قطاع الأشغال العمومية و البناء إلى غاية 2016 على اعتبار انه قطاع ذات مرد ودية عالية خصوصا و إن السلطات المحلية دفعت بالتنمية المحلية إلى الأمام بإنجاز العديد من المرافق , حيث تم تمويل 42 مشروع في إطار التمويل الثنائي ، و هو الأخر تأثر بالإجراءات الجديدة خلال 2011 حيث تم تمويل 28 مشروع من 1998 إلى غاية 2010 .

- قطاع الري هو الأخر مثله مثل قطاع الفلاحة تكون تكلفة المشروع كبيرة جدا لغلاء الآليات المستعملة في ذات النشاط، مما يترتب عليه مساهمة شخصية كبيرة، حيث تم تمويل مشروع واحد بين سنة 1998 إلى غاية 2010 .
- نشاط الصناعة هو الأخر له نفس الوضعية على غرار قطاعي الفلاحة و الري حيث بلغ عدد المشاريع الممولة ب 03 ثلاث مشاريع .
- المهن الحرة لم يتوقف فيها التمويل الثنائي من سنة 1998 إلى غاية سنة 2017 على اعتبار أن تكاليف المشاريع صغيرة؛ مما يؤثر تلقائيا على المساهمة الشخصية التي يقدمها الشاب، ويسهل الولوج لهدا النوع من الاستثمار حيث بلغ عدد المشاريع الممولة ب 32 مشروعا .
- قطاع الخدمات أخد حصة الأسد من ناحية التمويل، لأنه قطاع يخلق الثروة و ذو مرد ودية عالية، حيث تم تمويل 144 مشروع؛ إلا انه هو الآخر تأثر بالإجراءات الجديدة: فبين سنة 1998 إلى غاية سنة 2010 تم تمويل 115 مشروع، فالشباب توجه إلى التمويل الثلاثي لان نسبة الفائدة مدعمة 100 % .
- نقل البضائع هو كذلك أخد نصيبه كغيره من القطاعات، إلا انه توقف تمويل النشاط في سنة 2012 ، ليس فقط لتطبيق الإجراءات الجديدة و إنما لقد تم توقيف التمويل في هذا القطاع على انه قطاع مشبع فقد تم تمويل 74 مشروع .
- تم تمويل 31 مشروع في إطار نقل المسافرين، و هو الأخر مثل نقل البضائع خضع لتوقيف التمويل فيه على اعتبار إن نشاط مشبع هو الأخر.

الفرع الثالث: مساهمة التمويل الثنائي للمؤسسات المصغرة في خلق مناصب العمل

لقد تم خلق 940 منصب عمل في ولاية ادرار عن طريق التمويل الثنائي موزعة حسب السنوات في الجدول التالي :

جدول رقم 15: المناصب المنشأة بالتمويل الثنائي من 1998 الى 2017

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المناصب المستحدثة	0	38	41	14	32	48	42	101	114	63
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
عدد المناصب المستحدثة	65	115	78	70	39	28	18	18	12	04

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ادرار.

الشكل رقم 03: تمثيل بياني للمناصب المنشئة بالتمويل الثنائي من سنة 1998 إلى 2017

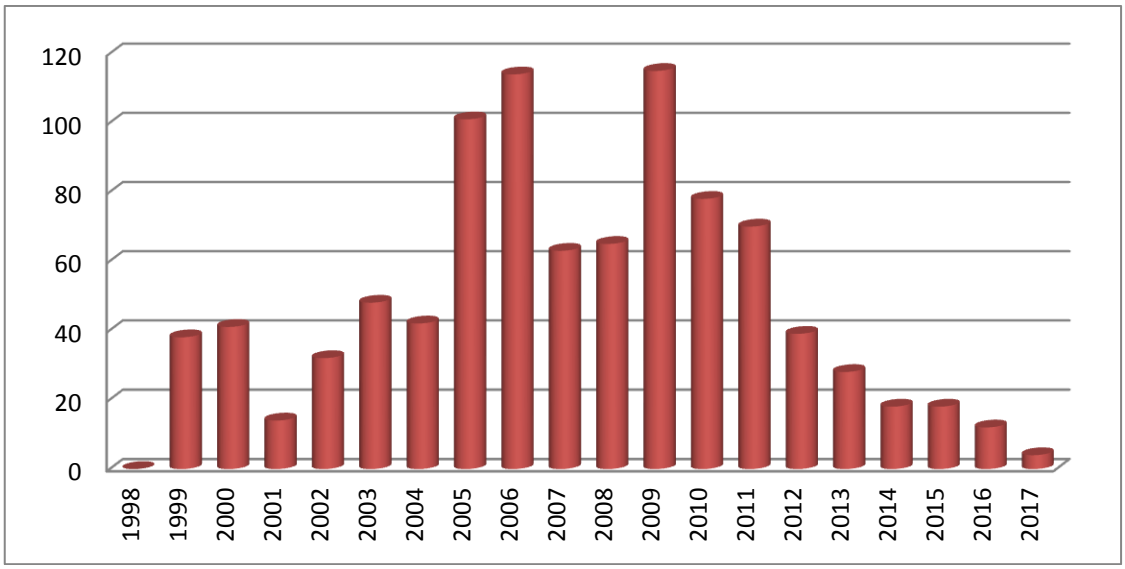

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات من طرف الوكالة الولائية للتشغيل لولاية ادرار

من خلال الرسم البياني نرى أن عدد المناصب المنشأة يتماشى بالتوازي مع عدد الملفات الممولة في إطار التمويل الثنائي، فكلما زاد عدد الملفات الممولة زاد عدد المناصب المنشأة و العكس صحيح، و يظهر جليا أن في سنة 2009 كانت هي السنة التي تم فيها اكبر عدد من المناصب على غرار السنوات الأخرى، و بعدها يتناقص بداية من سنة 2012 ؛ أين تم تطبيق الإجراءات الجديدة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. فنرى بأنه بداية من سنة 2005 بدأ عدد المناصب يتزايد، وذلك لتزايد عدد الملفات الممولة وهذا راجع إلى الإجراءات الجديدة التي قامت بها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من رفع سقف تكلفة الاستثمار وتخفيض المساهمة الشخصية التي يقدمها في تمويل مشروعه، حيث بلغ عدد المناصب التي أنشئت خلال هده السنة 101 منصب، وفي سنة 2006 بلغ 114 منصب عمل ، إلا انه بداء يتناقص بداية من سنة 2012 نظرا لتناقص عدد الملفات الممولة و ذلك نظرا للإجراءات الجديدة التي دعمت أكثر التمويل الثلاثي؛ خاصة ما يخص نسبة الفائدة التي أصبحت تساوي الصفر ناهيك عن القروض الإضافية الي تمنح موازاة مع التمويل الثلاثي فجل الشباب بل اغلبهم أصبح يفضل صيغة التمويل الثلاثي.

خـلاصـــة الفصل الثاني

من مجمل ما تطرقنا له في هدا الفصل نجد بان الشباب المستثمر اتجه إلى الاستثمار بصيغة التمويل الثنائي للابتعاد عن الطريقة التقليدية لتمويل المشاريع، و التي تعتمد على نسبة الفائدة ، خصوصا و أن ادرار جزء من جنوبنا الكبير و غالبية الساكنة يبتعدون عن التمويل الذي يعتمد على نسبة الفائدة .

كما لاحظنا بتمعن بان عدد المشاريع التي تم تمويلها عن طريق التمويل الثنائي من بداية نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار بلغ 283 مشروع إلى غاية 2010 موزعين على كل القطاعات ، و إن هدا العدد مهم جدا خصوصا إذا علمنا بأنه تم تمويل في نفس الفترة عن طريق التمويل الثلاثي 744مشروع ، أي ما يمثل 38 % و هدا رغم ارتفاع المساهمة الشخصية التي كانت تصل إلى 75 % من تكلفة المشروع .

الفصل الثـــــالث:

التمويل الثلاثي (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب) للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمقارنة مع التمويل الثنائي

تمهيد

التمويل الثلاثي هو احد الصيغ المهمة جدا للتمويل بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وخاصة بعد شهر مارس 2011 أين قامت الوكالة بوضع إجراءات جديدة؛ و خاصة في اتجاه التمويل الثلاثي و أساسها دعم نسبة الفائدة 100 %. حيث أصبحت البنوك تمنح القروض بنسبة 0 % على إن تدفع الوكالة عن الشاب مبلغ الفائدة كليا، الشيء الذي جعل الشباب يتوجهون بكثرة نحو هذه الصيغة، بما فيهم الشباب الذين كانوا يريدون صيغة التمويل الثنائي، وعلى اعتبار أيضا إن في التمويل الثلاثي مبلغ المساهمة الشخصية ضئيل جدا و في متناول الجميع .

المبحث الأول: دور التمويل الثلاثي بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل

يعتبر أيضا التمويل الثلاثي عملية للمرافقة تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك من الناحية المالية، حيث قام فرع أدرار للوكالة بتمويل3339 مشروع في إطار التمويل الثلاثي.

المطلب الأول: مدخل إلى التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

ان التمويل الثلاثي يختلف عن التمويل الثنائي من ناحية التركيبة المالية، وله مميزات خاصة ينفرد بها تجعل من الشباب المستثمر يتجه إليه بقوة، إلا انه في ولاية ادرار توجد مؤسسة واحدة صغيرة مولت في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب إلى حد الآن.

الفرع الأول: التركيبة المالية

تتشكل التركيبة المالية من مساهمة كل من الشاب، و البنك و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، ويكون القرض البنكي بفوائد مخفضة 100%، و بضمان من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها للشباب ذوي المشاريع .[1]

الفرع الثاني: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

إن الهيكل المالي للتمويل الثلاثي هو أيضا له مستويين .

المستوى الأول:

من 01 دج حتى 000 000 5 دج خمس ملايين دينار جزائري ففي هذا المستوى تكون المساهمة الشخصية للشاب تقدر ب 1%، أما القرض بدون فائدة الذي تقدمه الوكالة يكون بنسبة 29 %، و القرض البنكي يكون بنسبة 70% بفوائد مخفضة 100% إن نسب المساهمة و القروض تكون من تكلفة المشروع الإجمالية بعد إجراء الدراسة الاقتصادية للمشروع.

المستوى الثاني:

من 001 000 5 دج خمس ملايين واحد دينار جزائري إلى غاية 000 000 10 دج عشر ملايين دينار جزائري.

و هنا تكون المساهمة الشخصية تقدر ب 2% من تكلفة المشروع، و يكون القرض بدون فائدة يقدر ب 28% و القرض البنكي ب 70% من تكلفة المشروع بفوائد مخفضة 100 %.[1]

جدول رقم16: المستوى الأول للتمويل الثلاثي.

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
من 01 دج حتى 5000 000 دج	% 1	% 29	% 70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[1] مطويات معدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار

جدول رقم17: المستوى الثاني للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
من001 000 5 دج الى 10 000 000 دج	% 2	% 28	% 70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الفرع الثالث: الاعانات المالية و التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات

أولا: الإعانات المالية

في التمويل الثلاثي يمكن للشاب المستثمر الحصول على ثلاث قروض اضافية و هي :

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة ب 000 500 دج خمس مائة الف دينار جزائري لفائدة حاملي شهادة التكوين المهني[1].
- قرض بدون فائدة لكراء يصل إلى000 500 دج خمس مائة ألف دينار جزائري.
- قرض بدون فائدة لا نشاء مكاتب جماعية يصل إلى000 000 1 دج مليون دينار جزائري من اجل الكراء بالنسبة المهن الحرة كالأطباء , المحاسبون و غيرهم.[1]

ثانيا: الامتيازات الجبائية

إضافة إلى التمويل المقدم من طرف الوكالة تمنح الوكالة امتيازات جبائية لحاملي المشاريع على مرحلتين كالآتي :

1- مرحلة انجاز المشروع :

تتمثل الامتيازات فيما يلي :

- تطبيق معدل مخفض نسبة 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على المكتسبات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

2- مرحلة استغلال المشروع :

تتمثل الامتيازات فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات و إضافات البنايات لمدة 03 ثلاث سنوات، أو 06 ستة سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو 10 عشر سنوات لمناطق الجنوب.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية. [2]

[1] مطويات معدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار مرجع سبق ذكره

[2] مطويات معدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار

- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة (03) ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط, أو (06) ستة سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا, أو(10) عشر سنوات لمناطق الجنوب.
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة (02) سنتين عندما يتعهد المستثمر الشاب بتوظيف (03) ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب:[1]
- 70%خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- 50%خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25%خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

المطلب الثاني: التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة كآلية لخلق مناصب الشغل بولاية أدرار

إن التمويل الثلاثي ساهم يشكل كبير في خلق مناصب العمل بولاية ادرار نظرا لكثرة المؤسسات التي مولت في هذا الإطار، و توجه عدد كبير من الشباب إلى اختيار هذه الصيغة التمويلية.

الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الممولة بالتمويل الثلاثي

لقد تم تمويل 3339 مشروع خلال 20 سنة منذ فتح الوكالة لأبوابها، حيث ازداد عدد التمويل من سنة لأخرى بداية من 80 مشروع في سنة 1998، فبعد اتخاذ إجراءات جديدة لصالح الشباب المستثمر في مارس 2011 أين ظهر ذلك جليا في تمويل 465 مشروع، 532 مشروع، 567 مشروع و 628 مشروع خلال السنوات التالية بالترتيب 2011، 2012، 2013، 2014[1].

إلا انه تناقص التمويل مع التوجهات الجديدة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاتجاه نحو النوعية في المشاريع و الاهتمام بخريجي التكوين المهني و خريجي الجامعة حيث تم تمويل 37 مشروعا فقط خلال سنة 2017.

جدول رقم18: التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة بادرار 1998-2017

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المؤسسات الممولة	80	44	37	12	06	34	36	51	60	49

السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
عدد المؤسسات الممولة	45	128	164	465	532	567	628	262	104	35

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

شكل04: التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة بأدرار 1998-2017

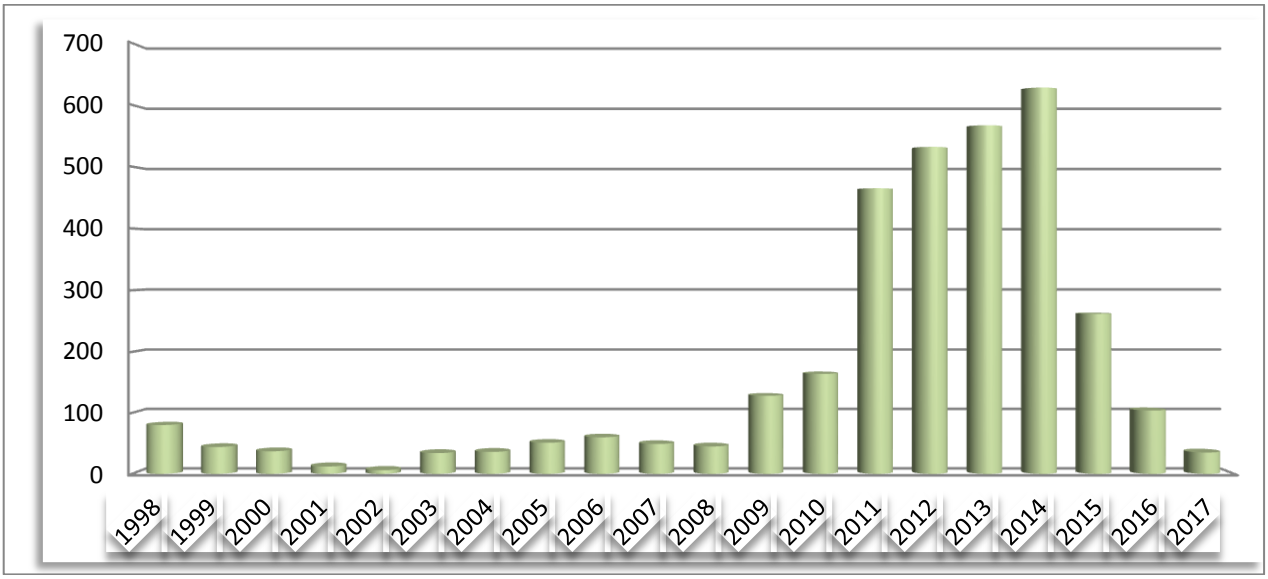

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه تزايد التمويل الثلاثي من سنة إلى سنة حتى وصل إلى 628 مشروع ممول خلال سنة 2014، بعد ذلك أصبح يتناقص و ذلك بعدما انتهجت الوكالة سياسة جديدة للتمويل الموجه نحو المشاريع ذات النوعية، و الأولوية لحاملي الشهادات.

كما انه يظهر جليا ازدياد عدد الملفات الممولة بداية من سنة 2005 و هدا راجع إلى الإجراءات التي قامت بها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب المتمثلة في رفع كلفة المشروع الى 10 عشر ملايين دينار، و تخفيض المساهمة الشخصية التي يقدمها الشباب في مشروعه، و وصل عدد الملفات الممولة سنة 2009 إلى 129 ملف إلا انه ازداد أكثر بداية من سنة 2011 أين وصل إلى 465 ملف وذلك راجع إلى الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الوكالة و المتمثلة في تخفيض نسبة الفائدة إلى صفر بالمائة، و منح قروض إضافية بدون قائدة في إطار التمويل الثلاثي.

بداية من سنة 2015 قامت الوكالة بانتهاج سياسة جديدة بتوجيه الشباب نحو نشاطات ذات مردودية أكثر، و الاهتمام بحاملي الشهادات؛ من خريجي التكوين المهني و كذلك الجامعة، وهذا ما يبرر تناقص عدد الملفات الممولة خلال هده السنوات الأخيرة.

الفرع الثاني: مساهمة التمويل الثلاثي للمؤسسات في خلق مناصب الشغل:

لقد تم خلق 8881 منصب شغل في ولاية ادرار[1]، عن طريق التمويل الثلاثي موزع حسب السنوات في الجدول التالي:

[1] معلومات معدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار

جدول رقم 19: المناصب المنشأة بالتمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة بادرار 1998-2017.

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المناصب المنشأة	222	98	86	42	18	96	108	143	187	142

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المناصب المنشأة	129	378	449	921	1406	1605	1788	685	284	94

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية أدرار

شكل رقم 05: المناصب المنشأة بالتمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة بادرار 1998-2017

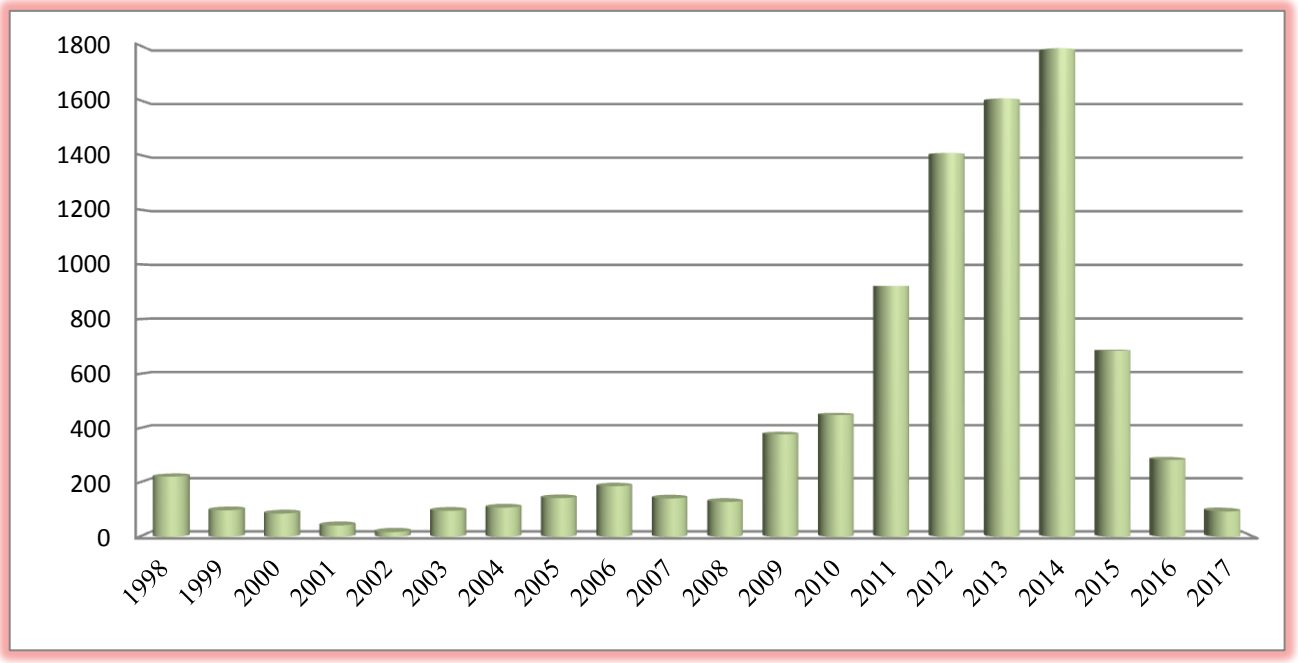

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

كلما ازداد التمويل ازداد عدد المناصب المنشئة حيث بلغ عدد المناصب المنشئة سنة 2014 (1788) منصب عمل، بعد هذه السنة أصبح يتناقص بتناقص عدد الملفات المودعة؛ و ذلك راجع كما ذكرنا سالفا لانتهاج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إجراءات جديدة بتوجيه الشباب المستثمر نحو المشاريع ذات النوعية، وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات الجامعية.

عندما نتفحص الجدول جيدا نجده مقسم إلى 04 أربع فترات. فالفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سنة 2003 التي تشهد بداية هذا الجهاز تم فيها خلق (562) منصب عمل، و كانت السنة التي تم فيها

خلق أكثر المناصب هي سنة 1998 بداية نشاط الوكالة؛ وهذا راجع إلى عدد الملفات الممولة و التي قدرت بـ 80 مؤسسة مصغرة .

أما الفترة الممتدة بين سنة 2004 و سنة 2010 و المقدرة بـــ 07 سبعة سنوات تم خلق 1536 و هنا ازداد عدد المناصب نظرا لازدياد عدد الملفات الممولة، و الذي يرجع إلى الإجراءات التي قامت بها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و المتمثلة في الرفع من تكلفة المشروع من 04 أربع ملايين دينار كسقف للاستفادة من جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى 10 عشر ملايين دينار، و التخفيض في قيمة المساهمة الشخصية التي يقدمها الشاب في تمويل مشروعه، ففي هذه الفترة كانت سنة 2010 هي أكثر سنة تم فيها خلق مناصب عمل و التي كان عددها 449 منصب جراء الملفات التي مولت و التي قدر عددها بـــ 164 ملف .

وثالث فترة هي التي بين سنة 2011 و سنة 2014 و التي كانت الأكبر من حيث خلق مناصب العمل في مجموع 20 عشرين سنة، فوصل عدد المناصب المنشئة إلى 5720 منصب عمل خلال هذه الفترة و الذي يوازي عدد الملفات الممولة، و هي الأكبر أيضا و التي قدرة ب 2192 ملف، وهذا راجع كله إلى أن الوكالة اتخذت إجراءات جريئة لمصلحة الشباب المستثمر و المتمثلة في تخفيض نسبة الفائدة البنكية إلى صفر بالمائة، و منح قروض بدون فائدة إضافية خاصة بالتمويل الثلاثي، هنا نرى بأن سنة 2014 كانت الأكثر خلقا لمناصب العمل طيلة 20 سنة، و هذا ناجم عن عدد الملفات التي مولت خلال هذه السنة و المقدرة ب 628 ملف.

وتليها الفترة الأخيرة و الممتدة من سنة 2015 إلى غاية 2017 المقدرة بـ ثلاث سنوات؛ فهنا أصبح عدد المناصب المنشئة 1063 و الذي يظهر بأنه تناقص بعد تناقص عدد الملفات الممولة و هذا راجع إلى أن الوكالة اتخذت عدة إجراءات منها:

- تجميد عدة نشاطات التي أصبحت مشبعة مثل النقل، غسيل الملابس ، كراء السيارات ...الخ.
- توجيه الشباب نحو مشاريع ذات مردودية و خالقة للثروة.
- الأولوية لحاملي الشهادات الجامعية و خريجي التكوين المهني.

الفرع الثالث: توزيع التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة حسب القطاعات

التمويل الثلاثي هو كذلك موزع على جميع القطاعات : فالأول هو قطاع الخدمات ب 847 مشروع، و يليها مباشرة قطاع الفلاحة ب 521 مشروع، حيث بلغت النشاطات الحرفية 466 مشروع، ناهيك عن قطاع البناء الذي تم تمويه ب 362 مشروع و بعدها يأتي نشاط النقل الذي فرضته المساحة الشاسعة لولاية أدرار و تواجد 294 قصر موزعة على 28 بلدية تحتويها 11 دائرة .[1]

[1] معلومات معدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار

جدول رقم 20: توزيع التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة بولاية أدرار حسب القطاعات من 1998 إلى 2017

السنوات / القطاع	إلى غاية 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
الفلاحة	23	9	45	127	198	74	36	9	**521**
الحرف	129	55	93	59	80	25	22	3	**466**
أشغال عمومية و بناء	61	49	55	52	94	33	14	4	**362**
الري	4	0	3	0	0	1	2	0	**10**
الصناعة	40	41	46	22	41	53	2	2	**247**
الصيانة	18	8	8	19	24	24	6	0	**107**
مهن حرة	3	0	4	7	7	6	2	3	**32**
خدمات	261	117	157	137	100	41	20	14	**847**
نقل البضائع	40	144	45	71	0	0	0	0	**300**
نقل المسافرين	152	33	47	70	36	1	0	0	**339**
نقل بالتبريد	15	9	29	3	48	4	0	0	**108**
المجموع	**746**	**465**	**532**	**567**	**628**	**262**	**104**	**35**	**3339**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بأدرار.

المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة

أوجه المقارنة تبدأ من التسمية بحد ذاتها، فالثنائي وجود طرفان و الثلاثي وجود ثلاث أطراف و حتى نعطي للموضوع حقه ارتأينا أن نقارن بين التمويلين بالاستعانة بالعناصر الأساسية لمكونات التمويلين و الجوانب الفعلية لهما.

المطلب الأول: مقارنة عامة بين التمويل الثنائي والثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة.

إن المقارنة الشاملة تنطلق من تعريف التمويلين ومميزات كل منهما، وكيفية تطبيقه حتى يتمكن الشاب من تحقيق مشروعه مع الأخذ بعين الاعتبار كيفية التسديد و جوانب الضمان التي يعتمدان عليها و بموجبها يتم تمويل المشاريع الموجهة إلى المساهمة في التنمية المحلية.

الفرع الأول: من حيث التركيبة المالية

بعيدا على إن احد التمويلين يعتمد على طرفين و الأخر يعتمد على ثلاث أطراف إلا ان أوجه الاختلاف تكمن في مساهمة الشاب في التمويل الثنائي اكبر و تقدر ب29% و28% من تكلفة المشروع، أما في التمويل الثلاثي لا تمثل إلا1 % و 2 % من تكلفة المشروع الشيء الذي يجعل الشباب يميلون إلى التمويل الثلاثي.[1]

الفرع الثاني: من حيث مدة الإعفاء من التسديد

في كل من التمويلين يستفيد الشاب من مدة للإعفاء عن التسديد، إلا أنه في التمويل الثنائي تقدر بـ 1 سنة و 6 أشهر أما في التمويل الثلاثي فتقدر ب 03 ثلاث سنوات، على اعتبار ان في السنة الثانية و الثالثة يتم دفع الفوائد فقط و هذه الأخيرة تدفع من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فالفوائد مخفضة 100 % أي أن الشاب لا يدفعها.[1]

الفرع الثالث: من حيث مدة التسديد.

وهنا أيضا يوجد فرق بين التمويلين: فالتمويل الثلاثي مدة التسديد تقدر ب 13 ثلاثة عشر سنة فيها 03 ثلاث سنوات إعفاء عن التسديد، و بعدها 05 خمس سنوات أخرى لتسديد القرض البنكي، وأخيرا 05 خمس سنوات لتسديد القرض بدون فائدة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب على 10 عشر أقساط .

أما التمويل الثنائي فهو على مدة 05 خمس سنوات فقط على 10 عشر أقساط بعد مدة الإعفاء عن التسديد المقدرة ب 1 سنة و 6 أشهر.

الفرع الرابع: من حيث الامتيازات الجبائية و المالية.

فيما يخص الامتيازات الجبائية فلهما نفس الامتيازات الجبائية الممنوحة في فترة الانجاز و فترة الاستغلال، أما المالية منها فهنا يكمن الفرق بينهما على اعتبار أن في التمويل الثلاثي هناك إعانات مالية إضافية المتمثلة في قرض موجه للكراء، قرض عربة ورشة، و قرض المكاتب الجماعية موجه للكراء.

المطلب الثاني: مقارنة بين مؤسسة ممولة بالتمويل الثنائي ومؤسسة ممولة بالتمويل الثلاثي.

لاستكمال الدراسة كان لابد من دراسة حالة للمؤسسة في إطار التمويل الثلاثي وأخرى في إطار التمويل الثنائي، لذلك تظهر حالة المؤسسة التي ستعكس كل ما يتعلق بالتمويل الثلاثي و كل ما يتعلق بالتمويل الثنائي، و الفرق بينهما.

الفرع الأول: عرض حالة لمؤسسة ممولة بصيغة التمويل الثلاثي

أولا: التعريف بالمؤسسة الصغيرة

هي شركة ذات الشخص الوحيد تحت اسم ش ذ و مباركي (MEBARKI EURL) يوجد مقرها شارع باجي حاج مختار رقم 2 بلدية ادرار[ملحق رقم 01].

بلغت تكلفة المشروع : 001 961 9 دج وكانت المساهمة الشخصية بمبلغ 199.920,80 دج، والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار بمبلغ 2.789.080,00 دج والذي سيتم تسديده ابتداء من سنة 2021 من طرف المؤسسة الصغيرة، أما القرض البنكي فبلغ 6.972.000.00 دج، حيث يستفيد الشاب المستثمر من سنة لا يدفع فيها مستحقات البنك، وفي السنتين المواليتين يدفع فقط مبلغ الفائدة، و هذا الأخير تقوم بدفعه المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، ومن هنا فإن الشاب لا يدفع إلى البنك لمدة ثلاث سنوات، و بعدها و لمدة 05 خمس سنوات فإن الشاب يدفع قيمة القرض مقسمة على عشر أقساط أما الفائدة المتعلقة بالأقساط فتدفع من طرف الوكالة و هذه الأخيرة غير معنية بغرامات التأخير.

عندما تنتهي السنة الثامنة، يبدأ بتسديد القرض بدون فائدة على 05 خمس سنوات على عشر أقساط. بالنسبة للضمانات الموجهة للبنك هو وجود صندوق ضمان القرض هو الذي يضمن للمؤسسة بدفع ما نسبته 70% من قيمة القرض البنكي إضافة إلى رهن العتاد، و إمضاء سندات لأمر بقيمة المبلغ المقترض لصالح البنك، أما بالنسبة للوكالة فيرهن العتاد، و يمضي سندات لأمر بقيمة القرض بدون فائدة.

تم إنشاء المؤسسة المصغرة بتاريخ 2013/09/18 وهي تزاول نشاطها لمدة 05خمس سنوات إلى غاية اليوم، حيث استفادت بالامتيازات الضريبية الخاصة بمرحلة الانجاز و كذلك الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال وطوال هذه المدة وهذه المؤسسة تزاول نشاطها مساهمةً بإيجابية في القطاع الصحي في ولاية ادرار.[1]

ثانيا- نشاط المؤسسة الصغيرة

المؤسسة الصغيرة متخصصة في تحاليل الدم فهي تتمثل في مخبر مختص حيث تقوم بالتحاليل التالية: تحاليل بيوكيماوية - تحليل بكتيريات- تحاليل الدم- تحليل الطفيليات- تحليل الهرمونات- تحاليل المناعة.

أي أنها تقدم خدماتها لمصلحة السكان حسب الوصفات التي يقدمها الأطباء العامون و كذلك الأطباء المختصون.

[1] معلومات مقدمة من طرف مؤسسة أمباركي للفحوصات الطبية بتاريخ:2018/01/21.

ثالثا- مدى تأثير المؤسسة الصغيرة المدروسة على المحيط

كغيرها من المؤسسات الصغيرة' لها تأثير واضح على المحيط خصوصا وأنها في مجال القطاع الصحي فهي تقدم خدمة فعالة جدا تتمثل فيما يلي:

- من ناحية الشغل فهذه المؤسسة المصغرة تشغل 15 عامل إضافة إلى 5 عمال في إطار الإدماج المهني.
- رفع الضغط على مخابر التحاليل العمومية بولاية ادرار.
- الخفض من التكاليف، خاصة تكاليف النقل حيث كان المرضى يسافرون بعيدا لإجراء التحاليل الطبية.
- فتح المجال للأطباء للعمل بارتياح لطلب التحاليل المناسبة حتى يتمكنون من تشخيص المرض .[1]

الفرع الثاني: عرض حالة مؤسسة مصغرة ممولة بصيغة التمويل الثنائي

اولا- التعريف بالمؤسسة المصغرة

هي شركة ذات المسؤولية المحدودة تحت اسم ش ذ م اسبكت (SARL ASPECT) يوجد مقرها بالمركز التجاري امراد ببلدية ادرار[ملحق رقم 02] .

بلغت تكلفة المشروع : 759 991 1 دج فكانت المساهمة الشخصية بمبلغ 819.25 493 1 دج، والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار بمبلغ 497939.75 دج والذي تم تسديده بالكامل من طرف المؤسسة المصغرة.

كانت ضمانات القرض بدون فائدة رهن العتاد و إمضاء سندات لأمر لصالح الوكالة، كما أن هذه المؤسسة استفادت من الامتيازات الضريبية الخاصة بمرحلة الانجاز، و كذلك الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال حيث تم إنشاء المؤسسة المصغرة بتاريخ 2007/04/10 وهي تزاول نشاطها لمدة 11 سنة إلى غاية اليوم مساهمة في التنمية المحلية لولاية ادرار.

ثانيا- مجال نشاط المؤسسة المصغرة

المؤسسة المصغرة متخصصة في الدراسات المعمارية و الهندسية حيث تقوم بإعداد الدراسات ومتابعة تنفيذها في مجالات البناء، الهندسة المدنية، الري و كل الأشغال العمومية و البناء حيث قامت المؤسسة المصغرة بإعداد الدراسة لأكثر من 60 مشروع، نذكر منها على سبيل المثال و ليس الحصر ما يلي:

1- مقر المديرية الولائية لشركة سونلغاز 2- مقر الإذاعة الجهوية لولاية ادرار 3- ثانوية بتمنطيط 4- مقر الحالة المدنية لبلدية ادرار 5- المركز التجاري فنوغيل، (وكل هذه المشاريع التي تم التكفل بها أنجزت في الوقت المحدد لها).

[1] معلومات مقدمة من طرف مؤسسة أمباركي للفحوصات الطبية مرجع سبق ذكره

ثالثا- مدى تأثير المؤسسة المصغرة على المحيط

إن للمؤسسة المصغرة تأثيرا كبيرا على المحيط ابتداء من دخولها في الاستغلال على أساس أنها تقدم خدمة، مما يترتب عليها قيمة مضافة حيث تعتبر من آليات خلق الثروة، فتأثيرها يظهر في نشاطها وكل ما يترتب عليه.

ومن ناحية الشغل، شغلت في بداية الانطلاق عاملين إلى أن وصلت سنة 2015 إلى 09 عمال، الى إن استقر العدد عند 03 ثلاث عمال، بالإضافة إلى شريكين و هذا راجع إلى الأزمة النفطية التي استدعت الدولة إلى تجميد كل مشاريع البناء التي لم تنطلق.

أما من ناحية التنمية فإعداد الدراسة لأكثر من 60 مشروع تنموي يعد مساهمة فعلية في التنمية المحلية في ولاية ادرار، ناهيك عن تقديم خدمات فردية للسكان بسرعة و تلبية لرغباتهم، و رفع العبء عن باقي مكاتب الدراسات

الفرع الثالث: مقارنة بين المؤسستين

الفرق بين المؤسستين هو نفسه الذي ذكر آنفا في الفرق بين التمويل الثلاثي و التمويل الثنائي، ونوجزه كما يلي :

- قيمة المساهمة الشخصية في المشروع اكبر بكثير بالنسبة لمؤسسة اسبكت من قيمة المساهمة الشخصية لمؤسسة مباركي و ذلك في التركيبة المالية للمشروع.
- مدة تسديد القرض تختلف أيضا فمؤسسة مباركي تسدد القرض على مدار 13 ثلاثة عشر سنة موزعة على القرض البنكي ب 08 ثمانية سنوات مع عدم الدفع لمدة 03 ثلاث سنوات و 05 سنوات تسدد قيمة قرض الوكالة موزعة على 10 عشر أقساط، حيث الفائدة تسدد من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، أما القرض بدون فائدة فتسدده على مدة 05 سنوات على عشر أقساط. اما مؤسسة اسبكت فقامت بتسديد القرض بدون فائدة كليا في مدة 05 خمس سنوات، مع مدة عدم الدفع تقدر ب سنة و 06 ستة أشهر.
- الضمانات بالنسبة لمؤسسة مباركي هي صندوق ضمان القرض الذي يضمن 70 % من قيمة القرض البنكي، و رهن العتاد لصالح البنك من الدرجة الأولى و لصالح الوكالة من الدرجة الثانية، إضافة إلى سندات لأمر لصالح البنك و الوكالة .

أما مؤسسة اسبكت فرهن العتاد و سندات الأمر كانا لصالح الوكالة معا.

خلاصة الفصل الثالث:

إن التمويل الثلاثي كان أكثر استقطابا للشباب خاصة بعد مارس 2011؛ أين تم وضع إجراءات جديدة و تحفيزات تساعد على إنشاء المؤسسة المصغرة في أحسن الظروف، حيث بلغ تمويل الملفات على مستوى فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بأدرار بـ 3339 مشروع من مجموع 3703 ملف مسجل إلى غاية 31 ديسمبر 2017، حيث يمثل ما نسبة 90 % من مجموع الملفات المسجلة.

كما أن التمويل الثلاثي يوفر للشاب اريحية في التسديد، لان مدة التسديد تصل إلى 13 سنة منها 8 سنوات خاصة بالبنك و 5 سنوات أخرى خاصة بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في تسديد القرض بدون فائدة الذي تقدمه، ناهيك عن ضمان القرض البنكي الذي يتكلف به صندوق ضمان القرض التابع إلى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، حيث أن كل ما ذكر يعتبر من أهم نقاط الفرق بين التمويل الثلاثي و التمويل الثنائي بالإضافة إلى مدة إرجاء التسديد التي تصل إلى 3 سنوات في التمويل الثلاثي و إلى سنة و ستة أشهر بالنسبة إلى التمويل الثنائي.

الخاتمـــــة

خاتمة :

من خلال دراستنا هذه نرى بان المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة هي عصب الاقتصاد الناجح، و تلعب دور فعال بالنهوض باقتصاديات الدول و هي مفتاح التنمية الاقتصادية و حل للاقتصاد الذي يعتمد على المحروقات لان هذه الأخيرة تنفد و تنعدم. فالجزائر اختارت هذا النهج للخروج من اقتصاد البترول و المرور قدما الى الاقتصاد الذي يعتمد أساسا على المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة على غرار الدول المتقدمة أي بمعنى آخر الاقتصاد المتنوع.

إن هذه المؤسسات تطورت في الجزائر من سنة إلى أخرى، و ازداد عددها من سنة إلى سنة أخرى و كان لها تأثير على الناتج الداخلي الخام ، وكذلك على التشغيل بتنصيب العديد من البطالين و إدماجهم في الحياة المهنية، فذه المؤسسات تعتبر وسيلة لمعالجة مشكل البطالة بطريقة اقتصادية .إضافة إلى ذلك مساهمتها في تنويع صادرات البلد رغم ان اقتصاد الجزائر مازال يعتمد على المحروقات.

إن التمويل الثلاثي و التمويل الثنائي صيغ للتمويل توفرها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لإنشاء المؤسسات المصغرة و الصغيرة، فالأول يعتمد على مساهمة الشاب و البنك و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، و الثاني بين الشاب و الوكالة، لكن معظم الشباب يتوجهون الى اختيار التمويل الثلاثي و خاصة بعد سنة 2011 حين اصبحت نسبة الفائدة البنكية تساوي صفر و مدة استرجاع القروض امتدت إلى 13 ثلاثة عشر سنة.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى نتائج نظرية و نتائج تطبيقية كما يلي:

<u>النتائج النظرية:</u>

- لا يوجد هناك تعريف جامع للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة.
- قيام الجزائر بالاهتمام أكثر بهذه المؤسسات و ذلك بوضع عدة أجهزة و برامج لبعث و تطوير هذه المؤسسات و ضمان نجاحها.
- تطور عدد المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة، و ارتفاع عددها من سنة إلى سنة أخرى.
- رغم كل المجهودات المبذولة في سياق تطوير هذه المؤسسات و مساهمتها في التصدير إلا أن المحروقات تبقى الى حد الساعة لها الأغلبية الساحقة في صادرات الجزائر.

<u>النتائج التطبيقية:</u>

- الإجراءات العملية لجهاز الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب تتغير في كل مرة لتحسين ادائها و تحقيق مناخ ملائم لخلق المؤسسات المصغرة و الصغيرة.

- التمويل الثلاثي يعتبر الصيغة المناسبة التي تساعد على نجاح المؤسسات المصغرة و الصغيرة
- ارتفاع قيمة المساهمة الشخصية للشاب في التمويل الثنائي من بين الأسباب الأساسية لعزوف الشباب على اختياره كصيغة تمويلية بديلة.
- التمويل الثلاثي لم يحظى بنفس الامتيازات و التحفيزات التي حضي بها التمويل الثلاثي.

اختبار الفرضيات:

استطعنا من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات السابقة و ذلك من خلال النتائج التالية:

1- **الفرضية الأولى:** تعالج الفرضية الأولى فكرة أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من دولة لأخرى نظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي، و أن الجزائر اهتمت بهذه المؤسسات باتخاذ عدة إجراءات لدعمها و ترقيتها، و لقد استخلصنا صحة هذه الفرضية لأننا من خلال تطرقنا لتعريفات بعض الدول لم نجد تعريف واضح و موحد حيث المؤسسات التي تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة يمكن تصنيفها بمؤسسة متوسطة أو كبيرة في الدول النامية. كما رأينا بأن الجزائر اهتمت بهذا القطاع من خلال آليات و برامج دعم و تطوير المؤسسات.

2- **الفرضية الثانية:** هذه الفرضية و التي تدور حول التمويل الثنائي للمؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة في ولاية أدرار من خلال انتشارها و زيادة تعدادها و تطور دورها الاقتصادي و الاجتماعي، فلقد رأينا التطور السريع في المؤسسات خلال السنوات الأخيرة و مدى مساهمتها في التشغيل .

3- **الفرضية الثالثة** : فرضية التمويل الثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية أدرار كان لها انتشار واسع أكبر من التمويل الثنائي لم تتمتع به من امتيازات مما جعل عدد المؤسسات الممولة بهذه الصيغة الأكثر شيوعا وكذالك دورها الفعال في القضاء على البطالة

التوصيات و الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها فإنه يمكننا اقتراح بعض التوصيات و الاقتراحات:

- إعادة تهيئة محيط المؤسسات انطلاقا من تأهيل المحيط القانوني والإداري.
- تأهيل المحيط المالي والمصرفي، و الجبائي.
- ضرورة تأهيل العنصر البشري داخل المؤسسات لمواكبة التطور التكنولوجي.
- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية.
- وضع برامج و آليات لرفع نسبة إنتاجية المؤسسات من خلال اتخاذ تدابير فعالة.

- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة ولمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل أصحاب المشاريع.
- الاعتناء بصيغة التمويل الثنائي و إعطاء تحفيزات على شاكلة التحفيزات المقدمة في التمويل الثلاثي

آفـــــاق البحث:

بناءا على الدراسة التي قمنا بها و نظرا لأهمية هذا الموضوع و مدى اتساعه، فإننا ارتأينا طرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا:

- اثر التمويل الثنائي و التمويل الثلاثي في تفعيل سوق الشغل بولاية ادرار – دراسة قياسية–
- مدى مساهمة البنوك العمومية في خلق المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة و دورها في سوق العمل.
- بورصة لتمويل المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لإتاحة مصادر إضافية لتلك المشروعات وكذالك لإعطاء الفرصة لمستثمرين جدد ليصبحوا مشاركين في المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

المراجـــع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتــب :

01: فايز جمعة صالح ، عبد الستار محمد العلى "الريادة وإدارة الأعمال "،دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى 2006.

02 : طاهر محسن الغالبي منصور "منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة" دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2009.

03 : جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ،دار النفائس للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن،2008.

المذكرات والأطروحات:

01:عثمان لخلف "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر "رسالة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004/2003.

02:العايب ياسين "إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية 2011/2010.

03:خير الدين كواش "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة مليانة سنة2016/ 2017.

04: عليان نبيلة " الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر "مذكرة شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة البويرة سنة 2015/2014.

05: فرحاتي حبيبة "دور هياكل الدعم المالي أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر "مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية سنة 2013/2012.

الملتقيات:

01: سحنون سمير ،بونوة شعيب "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف يوم 18/17 أبريل 2006.

02:حداد مناور، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،الجزائر،18/17 أبريل 2006.

03:لخضر أوصيف, أحمد علماوي, ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدات التضخم في الجزائر, الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة, جامعة المسيلة, الجزائر, 16-17نوفمبر 2011.

04: محمد الهادي مباركي, المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية, الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية, الأغواط, 8. 9أفريل, 2002.

05:إسماعيل بوخارة ،عبد القادر عطوي، التجربة التنموية في الجزائر و استراتيجية تنمية المؤسسات ،الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر.

06 :عثمان حسن عثمان, مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية, الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية, جامعة فرحات عباس, سطيف, الجزائر, 25.23 ماي 2003.

07 : كتوش عاشور، طرشي محمد، دور الم ص م في الدول العربية، الملتقى الدولي" متطلبات تأهيل الم ص م في الدول العربية"، يومي18/17أفريل 2006 ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص: 45.

08 : شبوطي حكيم، الدور التنموي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أبحاث اقتصادية و ادارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، جوان 2008 ،ص: 21.

القوانين والمراسيم :

01 : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ،دورة ،2016 /2017.

02: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون 19 . 09 المتعلق بترقية الاستثمار ،2017.

03 :مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

مطويات:

01:مشروع برنامج الامم المتحدة للتنمية.

02:بطاقة فنية و حصيلة النشاط سنة 2017 لولاية أدرار إعداد مديرية التشغيل لولاية أدرار.

03:مطويات معدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ادرار.

المواقع الإلكترونية:

01 : احصائيات مستخرجة من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

02 : حسب فرع ادرار للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الموقع للإلكتروني.

03 : موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية على الأنترنت يوم 14 نوفمبر 2018

الديوان الوطني للإحصاء على الانترنت : www.ons.dz/-emploi-et-chomage-html ، سنة 2007، 2018/01/14.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

01 MARTIN C.,Contribution à la définition d'actions pour la pérennisation de la prévention, des risques professionnels dans les -PMI, thèse de doctorat , paris, 2008, p25.

02 Ministère des petites et moyennes entreprises , du commerce, de l'artisanat et des professions libérales, statut de la pme de croissance, France, 2007, P7.

03 AYYAGARI M., Beck T.et A. Demirgüc-Kunt, Small and Medium Enterprises across the Globe, Policy Research Working Paper 3127, WORLD BANK, Washington, DC, 2003, p. 27-28.

04 SADEG M., Performance des entreprises Algériennes et intégration à l'économie mondiale , Cahier de CREAD, N°46, ALGER, 1999, P111.

05 NATIONS UNIES, Evaluation des capacités de promotion des investissements de l'Agence nationale de développement de l'investissement, Genève, 2005,P7.

06AYYAGARI M., Beck T.et A. Demirgüc-Kunt, Small and Medium Enterprises across the Globe, Policy Research Working Paper 3127, WORLD BANK, Washington, DC, 2003, p. 27-28.

الملحـــــقات

ملحق رقم:01

AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN A l EMPIOI DES JEUNES

ANTENNE : ADRAR

FICHE SIGNALETIQUE (PHASE CREATION)

Dossier	Attestation d éligibilité
N :01010006944 Date de dépôt :17/10/2012	N :365/2013 Délivrée le : 30/06/2013

IDENTIFICAION DU PROJET

Intitulé du projet	LABORATOIRE D ANALYSES
Secteur d activité	SERVIES NON MARCHANDS FOURNIS A IA COLLECTIVITE
Adresse du Siege Social	RUE BADJI HADJ MOKHTAR N 2S2,ADRAR ,ADRAR
Forme juridique	EURL
Zone spécifique	OUI

IDENTIFICATION DU GERANT

Nom et prenom	MEBARKI AHMED
Nom de jeune fille	
Date de naissance	07/02/1981
Adresse personnelle	52 RUE NELAAGOUN AHMIDA ,ADRAR,ADRAR
Qualification	MICROBIOLOGIE

Associe n :1

Nom et prenom	……
Nom de jeune fille	……
Date de naissance	……
Adresse personnelle	……
Qualification	……

Associe n :2

Nom et prenom	……
Nom de jeune fille	……
Date de naissance	……
Adresse personnelle	……
Qualification	……

Associe n :3

Nom et prenom	……
Nom de jeune fille	……
Date de naissance	……
Adresse personnelle	……
Qualification	……

PRESENTATION DE L EMPLOI

Nombre d associes (1)	1
Nombre d emplois prévus (2)	3
Nombre Total d emplois (1+2)	4

ملحق رقم:02

AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN A l EMPIOI DES JEUNES

ANTENNE : ADRAR

FICHE SIGNALETIQUE (PHASE CREATION)

Dossier	Attestation d éligibilité
N :01010002667 Date de dépôt :26/11/2006	N :002/2007 Délivrée le : 02/01/2007

IDENTIFICAION DU PROJET

Intitulé du projet	BUREAU D INGENIERIE ET D ETUDEST TECHNIQUES
Secteur d activité	SERVIES NON MARCHANDS FOURNIS A IA COLLECTIVITE
Adresse du Siege Social	CENTRE COMMERCIAL AMRAD,ADRAR ,ADRAR
Forme juridique	SOCIETE CIVILE
Zone spécifique	OUI

IDENTIFICATION DU GERANT

Nom et prenom	LAMOURI NOREDDINE
Nom de jeune fille	
Date de naissance	11/10/1981
Adresse personnelle	CITE 01ER NOVEMBRE BLOC ,C, N 46,ADRAR,ADRAR
Qualification	ARCHITECTE

Associe n :1

Nom et prenom	HAMMOUZINE ABDERRAHMANE
Nom de jeune fille	
Date de naissance	01/07/1980
Adresse personnelle	CITE 11 DECEMBRE N 06 ?ADRAR,ADRAR
Qualification	ARCHITECTE

Associe n :2

Nom et prenom	……
Nom de jeune fille	……
Date de naissance	……
Adresse personnelle	……
Qualification	……

Associe n :3

Nom et prenom	……
Nom de jeune fille	……
Date de naissance	……
Adresse personnelle	……
Qualification	……

PRESENTATION DE L EMPLOI

Nombre d associes (1)	2
Nombre d emplois prévus (2)	0
Nombre Total d emplois (1+2)	2